

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

لجنة الممثلين الدائمين
الدورة العادية السادسة عشرة
شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 24-25 يونيو 2008

—

PRC/RPT. (XVI)

تقرير الدورة العادية السادسة
عشرة للجنة الممثلين الدائمين

—

تقرير الدورة العادية السادسة

عشرة للجنة الممثلين الدائمين

أولاً - مقدمة:

1- عقدت لجنة الممثلين الدائمين دورتها العادية السادسة عشرة من 16 إلى 19 يونيو 2008 بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا من 24 إلى 26 يونيو 2008 في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، برئاسة سعادة السيد محمد موندي، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس اللجنة.

ثانياً - الحضور:

2- شاركت في هذه الدورة الدول الأعضاء التالية: جنوب أفريقيا، الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكامرون، الرأس الأخضر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العظمى، مدغشقر، ملاوي، جمهورية مالي، موريشيوس، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، رواندا، السنغال، سيراليون، الصومال، جنوب إفريقيا، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توجو، تونس، زامبيا وزيمبابوي.

ثالثاً - مراسم الافتتاح:

3- عند افتتاح اجتماع لجنة الممثلين الدائمين يوم 24 يونيو 2008، رحب سعادة سفير جمهورية مصر العربية السيد طارق غنيم بجميع الوفود الحاضرة في

شرم الشيخ مدينة السلام وتمنى لهم إقامة ناجحة. وبعد أن أشار إلى كثرة بنود جدول الأعمال وأهمية المسائل التي يحتويها مثل إنشاء حكومة الاتحاد، ومراجعة الاتحاد الأفريقي، والأزمة الغذائية، وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والمياه والمرافق الصحية، تمنى للجنة الممثلين الدائمين النجاح في عملها.

4- أعرب رئيس لجنة الممثلين الدائمين عن شكره، نيابة عن جميع الوفود، لحكومة وشعب جمهورية مصر العربية على كرم الضيافة وعلى التسهيلات التي تم توفيرها لإنجاح أعمال القمة، ثم ناشد الممثلين الدائمين توظيف الوقت بحكمة حتى تنتهي الأعمال في الأوقات المحددة. وأعلن بعد ذلك افتتاح أعمال الدورة العادية السادسة عشرة للجنة الممثلين الدائمين.

رابعاً- اعتماد جدول الأعمال:

5- قبل اعتماد جدول الأعمال، رحب رئيس لجنة الممثلين الدائمين بسفراء بوروندي وجمهورية مالي وسيراليون الذين يشاركون لأول مرة في أعمال لجنة الممثلين الدائمين. واقترح أن تستنفد الدورة المنعقدة من 16 إلى 19 يونيو 2008 في أديس أبابا بحث البنود الرئيسية في جدول أعمالها إن أمكن قبل التوجه على شرم الشيخ للتقليل من حجم العمل في مصر.

6- بعد ذلك، بحثت لجنة الممثلين الدائمين جدول أعمالها واعتمده بدون أي تعديل.

خامساً- تنظيم العمل:

7- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين أوقات العمل التالية:

الفترة الصباحية: 10,00 – 13,00

الفترة المسائية: 15,00 – 18,00

سادسا- بحث بنود جدول الأعمال:

البند 2 من جدول الأعمال: المسائل الإدارية والمالية:

(1 بحث تقارير اللجان الفرعية (XIII) EX.CL/407:

(أ اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، الوثيقة

EX.CL/407 (XIII)a:

8- عند تقديم هذا التقرير، أشار رئيس لجنة الممثلين الدائمين، نيابة عن اللجنة الفرعية الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية، التي فوضته لرئاسة دورتها في غياب رئيسها، أشار إلى أن تقرير اللجنة الفرعية يتناول النقاط الأساسية الآتية:

(1 دراسة المقترحات المتعلقة بمراجعة نظام حصص العاملين،

(2 دراسة المقترحات المتعلقة بفائض الميزانية والتحويل فيما بين بنود الميزانية،

(3 دراسة التقرير عن نظام الضمان الاجتماعي.

9- فيما يتعلق بالمسألة الأولى، أشار إلى الأفكار الثلاثة البارزة التي تركز عليها النقاش وهي كالآتي:

(1 التأجيل: تأجيل المحادثات واتخاذ القرار حول المسألة في انتظار إجراء

مشاورات أوسع، حيث إن الذين ساندوا هذا الموقف لم يوافقوا على أي خيار من الخيارات المقترحة من جانب المفوضية مؤكدين أن المسألة تتسم بحساسية سياسية كبيرة تحول دون اتخاذ قرار على الفور،

(2 دراسة معمقة: إجراء دراسة أعمق حول المسألة، بما في ذلك

المقترحات المقدمة من جانب المفوضية وذلك قبل اتخاذ قرار بشأنها.

ولاحظ البعض أن حصص المساهمات في الميزانية تؤثر على توزيع هذه المناصب الإضافية،

(3) اعتماد السيناريو الثاني: رأت مجموعة من الدول الأعضاء أن خيارات المفوضية صحيحة ومنصفة، وترتكز على مبادئ المنظمة. واتفقت هذه المجموعة على توزيع المناصب الـ 82 وفقا لحصة كل بلد على أساس هيكل مابوتو، وهو ما ستنتج عنه بلوغ حصة لا تقل عن خمسة (5) موظفين لكل دولة عضو. ويوزع الفارق وهو 29 منصبا بين الدول الأعضاء باستخدام صيغة مابوتو.

10- خلال المناقشات، تم تقديم عدد من الملاحظات والتعليقات ومنها ما يلي:

- (1) تطبيق مبدأ تمثيل جميع الدول الأعضاء في هيئة العاملين للاتحاد الأفريقي.
- (2) احترام مبدأ الإنصاف في توزيع المناصب بين الدول الأعضاء طبقا لمقرر مابوتو.
- (3) الحاجة إلى وضع واعتماد خطوط توجيهية حول نظام الحصة للعاملين. وفي القيام بذلك يجب عدم المساس بالجدارة والكفاءة.
- (4) عدم تمكن بعض الدول الأعضاء من شغل مناصب حصتها.

11- برز توافق على أن يوصي المجلس التنفيذي باعتماد السيناريو الثاني. وقد أبدت بعض الوفود تحفظاتها بخصوص السيناريو الثاني بحجة أن هذا الاقتراح لا يأخذ في الاعتبار بشكل كاف الطابع المعقد لهذه المسألة وكذلك مبدأ الإنصاف الذي يؤكد عليه مقرر مابوتو.

12- بخصوص المسألة الثانية، أشار رئيس اللجنة الفرعية إلى الموقعين الآتيين اللذين برزا خلال دراسة هذه المسألة:

- 1) ساندت بعض الوفود طلب الزيادة في الرأسمال العامل لرفعه من مليونين (2) إلى خمسة (5) ملايين دولار أمريكي بدلا من 15 ملايين دولار أمريكي الذي اقترحته المفوضية،
- 2) أوصت وفود أخرى الاحتفاظ بسقف مليوني (2) دولار أمريكي.

- 13- وعليه، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين الخيار الأول وأوصت المجلس ببحثه.
- 14- أضاف الرئيس أن اللجنة الفرعية أوصت بتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي رقم EX.CL/DEC.378.

15- فيما يتعلق بالبند الثالث من جدول الأعمال، أوضح الرئيس أن اللجنة الفرعية أوصت بالإجماع بإنشاء صندوق المعاش للاتحاد الأفريقي وقررت إنهاء العقد الحالي المبرم مع شركة "أليكو" ابتداء من أول يناير 2009 وسحب الأرصدة على فترة خمس (5) سنوات لتجنب الغرامات المالية المنصوص عليها في العقد. وقد تمت الموافقة على جميع الطلبات الأخرى المقدمة في التقرير باستثناء تمديد سن التقاعد من 60 إلى 65 عاما. وهو طلب رفضته اللجنة الفرعية لكونه لا يتلاءم مع منظمة مثل الاتحاد الإفريقي.

- 16- وبعد مساندة الطلب المتعلق بإنشاء صندوق معاش الاتحاد الأفريقي، ذكر الرئيس بالتوصية المتعلقة بإعداد ترتيبات إنشاء هذا الصندوق من جانب المفوضية.

17- أما فيما يتعلق بالمقترحات حول فائض الميزانية وتحويل بنود الميزانية فيما بينها وكذلك التقرير عن نظام الضمان الاجتماعي، وافقت لجنة الممثلين الدائمين على توصيات اللجنة الفرعية.

- 18- وعليه، فإن لجنة الممثلين الدائمين توصي المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) توزيع المناصب الـ 82 بإضافة منصب لحنة كل دولة عضو على أساس مقرر مابوتو، وهو ما سينتج عنه بلوغ لحنة لا تقل عن خمسة (5) موظفين لكل دولة عضو. ويوزع الفارق الـ 29 منصبا بين الدول الأعضاء على أن تستكمل النتيجة على أساس نسبة 0,750 من المساهمات النظامية.
- (2) الزيادة في الرأسمال العامل لرفعه من مليونين (2) إلى خمسة (5) ملايين دولار أمريكي،
- (3) يتم بحث اقتراح ترحيل فائض ميزانية العام السابق إلى الميزانية القادمة عند ما تتوفر المعلومات عن حسابات السنوات الماضية.
- (4) رفض المقترح الداعي إلى تفويض رئيس المفوضية بإجراء تحويلات من بنود إلى أخرى من الميزانية المعتمدة،
- (5) إنشاء صندوق معاش وفسخ العقد الحالي المبرم مع شركة أليكو وذلك ابتداء من أول يناير 2009 ، وسحب الأرصدة منه على فترة خمس (5) سنوات،
- (6) الموافقة على جميع الطلبات الواردة في التقرير حول نظام الضمان الاجتماعي للاتحاد الأفريقي باستثناء تمديد سن الإحالة على التقاعد من ستين (60) إلى خمسة وستين (65) عاما،
- (7) قيام المفوضية بإعداد ترتيبات إنشاء صندوق للتقاعد.

19- تجدر الإشارة إلى أن رئيس لجنة الممثلين الدائمين قام قبل فتح النقاش حول تقرير اللجنة الفرعية بدعوة رئيس اتحاد العاملين في الاتحاد الأفريقي إلى مخاطبة لجنة الممثلين الدائمين حول ظروف الخدمة للعاملين في الاتحاد. ووجه رئيس الاتحاد العاملين في كلمته نداء ملحا إلى لجنة الممثلين الدائمين

لتلبية مطالب العاملين وتنفيذ مقررات أجهزة اتخاذ القرار ذات الصلة. وبهذه المناسبة شدد على المسائل الآتية:

- (1) الحاجة إلى إصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الاتحاد الأفريقي الذي يعود تاريخه إلى عام 1970،
- (2) انعدام تغطية طبية لصالح العاملين بعد سن التقاعد،
- (3) ضعف رأسمال الوفاة ورأسمال العجز الصحي،
- (4) صعوبة موازنة الأجور بين مختلف الفئات المهنية بسبب الربط الآلي بين أجور الاتحاد الأفريقي وأجور مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي،
- (5) الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ المقرر (III) EX.CL/Dec.5 المعتمد في يوليو 2003 بمايوته حول مراجعة جدول أجور العاملين بجميع الفئات المهنية مرة كل خمس (5) سنوات.

20- في نفس السياق، ذكر رئيس اتحاد العاملين بتوجيه نداء ملح إلى رئيس الاتحاد الأفريقي فخامة السيد كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا الاتحادية حول ضرورة تحسين ظروف الخدمة وذلك خلال لقائه مع العاملين في المفاوضات في أبريل 2008 في أديس أبابا. وأوضح أن رئيس الاتحاد أبدى التزاماً قوياً بهذه المناسبة بالدفاع لدى نظرائه من رؤساء الدول والحكومات خلال قمة شرم الشيخ، عن كل التوصيات التي تقدمها لجنة الممثلين الدائمين في هذا الشأن. وفي الأخير، قدم رئيس اتحاد العاملين إلى لجنة الممثلين الدائمين التوصيات الآتية:

- (1) زيادة مرحلية في الأجور بنسبة 15 % بأثر رجعي يبدأ في أول يناير 2008 تنفيذاً للمقرر (III) EX.CL/Dec.34 المعتمد من جانب الدورة الثالثة للمجلس التنفيذي الذي عقد في 2003 في مابوتو، موزمبيق.

(2) إنشاء صندوق للمعاش وإقامة نظام تأمين يضمن تغطية اجتماعية ملائمة للعاملين.

(3) استكمال الدراسة حول مواعمة الأجور تنفيذًا للمقرر المعتمد من جانب الدورة العادية الحادية عشرة للمجلس التنفيذي التي عقدت في يوليو 2007 في أكرا (غانا).

21- عموماً، أعربت لجنة الممثلين الدائمين عن تعاطفها مع رئيس اتحاد العاملين حول المسائل التي أثارها فيما يتعلق برفاهية عاملي الاتحاد الأفريقي. غير أنها طلبت نسخاً من البيان المكتوب وقررت إحالة بحث محتوياته إلى ما بعد القمة مباشرة.

ب) اللجنة الفرعية للهياكل، الوثيقة EX.CL/407 (XIII)b:

22- تم تقديم تقرير اللجنة الفرعية للهياكل من قبل نائب رئيسها (السودان)، الذي أبلغ لجنة الممثلين الدائمين بأن اللجنة الفرعية اجتمعت لبحث طلبات المفوضية الداعية إلى فصل الوظائف الإدارية عن الوظائف المالية، في المكاتب الإقليمية للاتحاد الإفريقي، وكذلك إلى تزويد بعض المكاتب بخدم المنازل. وأشار إلى أن الآراء كانت متباينة حول المسألة الأولى بينما رفضت اللجنة الفرعية المطلب الثاني. وبعد ذلك عرض التقرير على لجنة الممثلين الدائمين لدراسته.

23- رأى عدد من الوفود أنه كان ينبغي دراسة الهيكل الحالي لهذه المكاتب بادئ ذي بدء وتقييم احتياجاته من حيث العاملين، قبل التفكير في تعيين العاملين الإضافيين. وأرادت بعض الوفود أن تعرف ما إذا كانت الطلبات تبررها زيادة في المسؤوليات وارتفاع في حجم العمل في هذه المكاتب. وأعربت وفود أخرى عن قلقها من اقتراح مناصب إضافية في وقت تعتبر فيه موارد

المنظمة محدودة. ورفضت مبدأ فصل الوظائف الإدارية والمالية. غير أن وفود أخرى استحضرت أحكام النظم المالية التي تنص على فصل وظائف الأمر بالصرف عن الموظف المالي لتجنب تضارب المصالح وضمان الشفافية والمساءلة والإدارة الفعالة. دعوا إلى تطبيق هذه الأحكام. وأشار البعض إلى أنه يمكن تحقيق ذلك خلال إعادة تنظيم داخلي دون القيام بتعيين موظفين إضافيين.

24- إثر هذه المناقشات، برزت ثلاثة مواقف هي:

- (1) اعتماد التوصيات التي اقترحتها اللجنة الفرعية.
- (2) رفض هذه التوصيات.
- (3) ضرورة تقديم معلومات إضافية.

25- أكد رئيس لجنة الممثلين الدائمين ضرورة تقديم توصية واحدة فقط إلى المجلس التنفيذي علماً بأن المواقف الثلاثة التي برزت أثناء المناقشات لا يمكن اعتبارها توصية. وأخيراً، قررت لجنة الممثلين الدائمين، تجنباً لازدواجية المقترحات أنه يجب تناول المناصب الإضافية في هيكل المفوضية عند معالجة المسائل الإدارية التي أحالها المجلس التنفيذي إلى المفوضية بناء على التوصيات المتضمنة في تقرير المراجعة. وعليه لم يتم بحث الوثيقة (XII)b EX.CL/369 التي قدمت في يناير 2008 حول المناصب الإضافية للمفوضية.

(ج) اللجنة الفرعية للمساهمات، الوثيقة EX.CL/407 (XIII)c:

26- قدم رئيس اللجنة الفرعية للمساهمات (ليبيا) بياناً عن وضع المساهمات مركزاً بصفة خاصة على المتأخرات. وبعد أن أشاد بجهود الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها المالية إزاء المفوضية، شجع البلدان التي عليها متأخرات

على بذل الجهود لسداد متأخراتها لضمان سير عمل المفوضية على وجه سليم.

27- يتضح من هذا العرض أن إيرادات تبلغ 3701720.56 تم استلامها بين يناير ومايو 2008 بينما تم استلام 11.921.773.12 في يونيو 2008 مما يجعل الإيرادات تبلغ 48.939.593.64 دولاراً أمريكياً من كمساهمات السنة المالية الجارية والمتأخرات.

28- فيما يتعلق بالتأخرات، ذكر رئيس اللجنة الفرعية أن المبالغ المستحقة على المغرب قبل مغادرته منظمة الوحدة الأفريقية ما زالت مسجلة في الدفاتر المحاسبية. ثم ذكر بقائمة البلدان الخاضعة للعقوبات وهي: الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إرتريا، ساوتومي وبرنسيب، وسيشيل. أوصت اللجنة الفرعية بأن تبقى هذه البلدان الخاضعة للعقوبات.

29- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بتقرير اللجنة الفرعية وإحالاته إلى المجلس التنفيذي للموافقة على التوصيات الواردة فيه.

(د) اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج، الوثيقة EX.CL/407(XIId)

30- عند تقديمه للتقرير، أكد نائب رئيس اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج (كينيا) أن الكثير من الأنشطة المدرجة في جدول الاجتماعات قد تجاوزتها الأحداث بسبب تأخر المفوضية في تقديم الجدول. إثر ذلك، أكد على إلى ضرورة بذل المفوضية جهداً لتحسين التوقيت الذي تقدم فيه جداول الاجتماعات في المستقبل.

31- بعد ذلك، أكد على التوصيات التالية الصادرة عن اللجنة الفرعية:

(1) يجب أن تنشئ المفوضية آلية تنسيق فعالة لضمان أن الاستشارة بين جميع الإدارات بصورة كافية بغية إعداد برنامج مناسب للاجتماعات كل سنة.

- (2) يجب أن يكون برنامج أي سنة مرتبط بميزانيته. فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى كفالة أن تكون كافة الأنشطة المبرمجة خلال السنة قد تم أخذها في الحسبان في الميزانية.
- (3) بالنظر على ما تم التعبير عنه من قلق إزاء تخطيط المفوضية لعقد عدد كبير من الاجتماعات السنوية، يجب بذل جهد لترشيد وتقليل الاجتماعات في المستقبل.
- (4) يجب أن تنشئ المفوضية آلية تقييم فعالة لتحديد أثر الاجتماعات التي تم عقدها خلال السنوات الماضية.

32- خلال النقاش الذي تلا ذلك، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات الإضافية التالية:

- (1) تشارك لجنة الممثلين الدائمين في العديد من الاجتماعات الفنية التي تعقدها المفوضية، لكنها لا تؤدي مهمتها كجهاز يمثل تفويضه في عقد اجتماعات دورية وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ذي الصلة. وهذا أمر يتعين التكفل به على نحو ملائم.
- (2) يجب أن يعكس جدول الاجتماعات قدر الإمكان الاجتماعات المتوقعة لمجلس السلم والأمن.
- (3) عندما يتم عقد الاجتماعات، يجب أن تبذل المفوضية جهداً لتقديم الوثائق المتضمنة نتائجها إلى الدول الأعضاء على نحو سريع.
- (4) عند التخطيط للاجتماعات، يجب بذل جهد لتفادي عقدها خلال العطل الدينية.
- (5) عند تحديد دول أعضاء لاستضافة الاجتماعات، يجب على المفوضية إجراء المشاورات والاستعدادات اللازمة في الوقت المناسب بالتعاون الوثيق مع تلك الدول الأعضاء.

(6) في الوضع الأمثل يجب أن يكون جدول الاجتماعات لسنة ما جاهزاً في شهر ديسمبر من السنة السابقة لضمان عرضه على اجتماعات قمة يناير لغرض البحث.

(7) تمشياً مع المقررات السابقة وبقدر الإمكان، يجب أن تتفادى المفوضية عقد اجتماعات كبرى خلال شهر يونيو.

33- في نهاية المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بتقرير اللجنة الفرعية وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

(2) بحث التقرير المرحلي عن المسائل الإدارية التي أحالتها الدورة الاستثنائية

الحادية عشرة للمجلس التنفيذي إلى المفوضية حول مراجعة الاتحاد، أروشا،

تنزانيا 6 - 7 مايو 2008، الوثيقة EX.CL/408 (XIII):

34- في معرض تقديم هذا البند، ذكر نائب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لجنة الممثلين الدائمين بأصل الدراسة. وذكر، بصفة خاصة، عدداً من العوامل التي كانت دافعا لتنفيذ هذه الدراسة بما في ذلك:

(1) الحاجة إلى تنشيط أجهزة الاتحاد الأفريقي؛

(2) تنسيق الروابط بين أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

(3) دراسة وتقييم هيكل أجهزة الاتحاد الأفريقي، وتقديم التوصيات اللازمة، فضلا عن طريق المضي قدماً؛

(4) وضع خرائط الطرق لتحقيق أهداف التكامل الأفريقي.

35- أبلغت لجنة الممثلين الدائمين أيضا، بأن من بين 159 توصية قدمت للمجلس التنفيذي، تركزت 60 على المفوضية، و55 تم قبولها، و19 تم قبولها أيضا، لكن بعد إجراء تعديلات عليها. علاوة على ذلك، رفض المجلس التنفيذي 21 توصية بينما تمت إحالة بقية التوصيات إلى المفوضية من جديد إما للتنفيذ أو لمزيد من الدراسة بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين.

36- لاحظ نائب الرئيس أنه من بين ما مجمله 159 توصية كان بعضها موجهها إلى المؤتمر والبعض الآخر إلى كل من المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين بينما وجه البعض الآخر إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ومؤسسات الاتحاد. وفي هذا السياق استذكر أنه كان من بين القرارات التي اتخذت في أروشا، مطالبة المفوضية بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين قبل تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي وخاصة حول التوصيات المتعلقة بعمليات وإجراءات وهاكل المفوضية. وكما ينبغي كانت المهمة الأولى للمفوضية فور الانتهاء من اجتماعات أروشا، والعودة إلى أديس أبابا هي دراسة التوصيات ذات الصلة. ثم قامت المفوضية بتحديد التوصيات التي لا داعي لإحالتها إلى لجنة الممثلين الدائمين والتي يمكن تنفيذها على الفور ومنها ما يلي:

أ) إقامة علاقات وثيقة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية (على سبيل المثال حضر رئيس المفوضية الاجتماعات الأخيرة لكل من إيقاد وتجمع سين، صاد).

ب) تحديد المسائل ذات الأولوية في مجال الحكم والمال والموارد البشرية بما في ذلك:

1) استحداث الاجتماعات الأسبوعية للمفوضية (بدلا من الاجتماعات الشهرية الموصى بها) وذلك لتشجيع الروح الجماعية.

- (2) تنظيم إدارة الموارد البشرية ووضع سياسة تعيين شفافة وعادلة.
- (3) وضع نظام فعال ومتكامل لمعلومات الإدارة وتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- (4) إطلاق مرفق المؤتمرات بالفيديو.
- (5) استكمال كتيب المشتريات.
- (6) إقامة صلة قوية بين إعداد الميزانية والبرمجة وتنفيذ السياسة الإستراتيجية.

37- بيد أن نائب الرئيس أكد أن التوصيات التي كانت ذات طابع هيكلية وطابع سياسي والتوصيات لها آثار مالية، تحتاج النظر إليها على مزيد من الوقت، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين. ومن بين بعض المجالات المحددة في هذه الفئة التي تحتاج مزيدا من البحث من قبل كل من المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين ما يلي:

- (1) فصل الحقائق عن انتخاب المفوضين؛
- (2) ترشيد اللجان الفنية المتخصصة.
- (3) ترشيد حقائب المفوضية (بما في ذلك إعادة هيكلة مكتب كل من الرئيس ونائب الرئيس)؛
- (4) تحديد مصادر بديلة مستدامة لتمويل الاتحاد الأفريقي؛ و
- (5) خلق منصب نائب ثاني للرئيس يكون مسؤولا عن البرامج والعمليات.
- (6) تنسيق الوظائف وتوفير المصادر الكافية لمكاتب التمثيل.

38- ذكر نائب الرئيس أن المفوضية تنوي أن تعود إلى لجنة الممثلين الدائمين بمزيد من المعلومات بما في ذلك الآثار المالية والأطر الزمنية المتعلقة بهذه الفئة من المسائل التي تم ذكرها أعلاه فور قيام كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر بالإبداء عن رأيهما حول هذه المسائل وعليه يجب اعتبار كل هذا كعمل يجري على قدم وساق.

39- أشار نائب الرئيس أيضا إلى فئة أخرى من التوصيات تناولها تقرير المفوضية ومنها التوصيتان اللتان تم أخذهما من مجموعة التوصيات الأصلية التي رفضتها الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي كموقف أكدته لجنة الإثني عشر. وتتعلقان بوجه خاص باقتراح إنشاء لجنة وطنية لشؤون الاتحاد الأفريقي واقتراح إخضاع إنشاء مجلس المراجعين الخارجيين لعملية العطاءات.

40- أثنت لجنة الممثلين الدائمين خلال المداولات، على العمل الذي أنجزته المفوضية، وتعهدت بالعمل بصورة وثيقة مع المفوضية من أجل تنفيذ توصيات المجلس التنفيذي.

41- غير أنه تمت إثارة مسألة إجرائية حول هذه التوصيات التي رفضتها الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي عما إذا كانت لجنة الممثلين الدائمين تملك صلاحية مراجعة القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي كهيئة عليا ثم أكدت عليها لجنة الإثني عشر.

42- إضافة إلى ذلك تناولت العديد من الوفود الكلمة فأشارت إلى أنه كان ينبغي للمفوضية أن تتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية في إعداد التقرير قيد الدراسة كما طلبت ذلك الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي. يجب أن تجتمع لجنة الممثلين الدائمين على جناح السرعة لدراسة الوثيقة على نحو مفصل بغية تقديم توصياتها إلى المجلس التنفيذي في يناير 2009.

43- ردت المفوضية من خلال رئيسها ونائب رئيسها ومستشارها القانوني، على المسائل الرئيسية التي أثارتها لجنة الممثلين الدائمين.

44- حول ضرورة إجراء المفوضية المشاورات مع لجنة الممثلين الدائمين، تمت الإشارة إلى أنه نظرا لقصر الوقت بين اجتماعي أروشا ودورة شرم الشيخ للجنة الممثلين الدائمين، لم يكن من الممكن تقديم ردود فعل المفوضية إلى لجنة الممثلين الدائمين قبل هذه الدورة.

45- فيما يتعلق برأي لجنة الممثلين الدائمين بأنها لا تملك صلاحية بحث التوصيات التي سبق أن رفضتها الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي، ذكرت المفوضية بأن لجنة الممثلين الدائمين يمكنها إحالة هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي دون إبداء رأيها فيها.

46- حول المسائل الأخرى التي أثارتها لجنة الممثلين الدائمين، وافقت المفوضية على أن الخبراء الاستشاريين يجب استخدامهم فقط عندما تكون الخبرة المطلوبة منعدمة في داخل المفوضية وأن محاضر اجتماعات المديرين يجب عدم توزيعها عندما تكون ذات طابع سري وأن وفد البرلمان الأفريقي قد أصاب عندما أكد أن المقرر 98 قد تم تعديله 407. أحاطت المفوضية علما باهتمامات أحد الوفود بأن المؤتمر الوزاري للاتحاد الأفريقي حول اللامركزية والتنمية المحلية لم يرد ذكره في قائمة اللجان الفنية المتخصصة الواردة في التقرير.

47- رد نائب الرئيس أيضا على تعليق من أحد أعضاء الوفود مفاده أنه يتعين على المفوضية الجديدة اعتماد ثقافة التشاور والتعامل مع الدول الأعضاء مشيرا إلى أن الرئيس وهو شخصا بل جميع أعضاء المفوضية قد قاموا باعتناق هذه الروح في العمل مع لجنة الممثلين الدائمين.

48- أشار الرئيس في حديثه إلي أن مراجعة الاتحاد والإصلاح المقترح تمت المبادرة إليهما قبل تنصيب المفوضية الحالية. وألمح أن الإطار الزمني

للعملية قصيرة نوعاً ما مستخلصاً الدروس من تجربته الخاصة بعملية إصلاح الأمم المتحدة التي قام بها بوصفه رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة ومشيراً إلى أن بحث التوصيات آنذاك قد استغرق ستة أشهر مع أن اجتماع المجلس التنفيذي لبحث 159 توصية يستغرق يومين فقط. وعليه، وافق مع لجنة الممثلين الدائمين بأن الوقت المخصص لبحث توصيات الفريق غير كاف. بيد أنه أكد أن من مسؤولية المفوضية استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى المجالات التي ستشكل صعوبات ما لم تتم معالجتها. شدد على أن المفوضية لم تتخذ موقفاً متشدداً وإنما دورها هو تسهيل تنفيذ قرارات الدول الأعضاء.

49- بعد تقديم المفوضية مزيداً من الإيضاحات، اختتمت لجنة الممثلين الدائمين مناقشة هذا البند من جدول الأعمال بالإحاطة علماً بتقرير المفوضية والاتفاق على رفعه إلى المجلس التنفيذي مع التوصيات التالية:

- يجب أن تعمل لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية مع المفوضية بشأن التوصيات ذات الآثار الهيكلية والمالية والطويلة الأمد التي أحالها إليها المجلس التنفيذي.

البند 3 من جدول الأعمال: تنفيذ المقررات:

التقرير عن تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن كل من المجلس التنفيذي

ومؤتمر الاتحاد، الوثيقة (XIII) EX.CL/409:

50- عند تقديم هذا التقرير، ذكر ممثل المفوضية بأن تقريراً عن تنفيذ المقررات السابقة يتم عرضه على كل دورة من دورات المجلس، وبأن التقرير قيد البحث يتناول تنفيذ ثلاثة وأربعين مقراً صادراً عن المجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد. واسترعى انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى عدم تنفيذ بعض هذه المقررات أو تنفيذها جزئياً بسبب قلة الموارد البشرية والمالية والقدرات

المؤسسية. وأشار إلى أن تنفيذ بعض هذه المقررات هو من اختصاص الدول الأعضاء التي لم توف بالتزاماتها في هذا الصدد في بعض الأحيان. وأوصى أخيرا بأن تأخذ المقررات في الحسبان القدرة المؤسسية والمالية للاتحاد الإفريقي وأجهزته على تنفيذها.

51- على أثر تقديم التقرير، رفضت لجنة الممثلين الدائمين حجة القيود المالية المعرقلة لتنفيذ المقررات نظرا للفائض الذي يظهر في الميزانية في نهاية كل سنة مالية. وتأسست وفد لأن تنفيذ مقرر بشأن إنشاء قناة إفريقية للإذاعة والتلفزيون لم يستكمل بعد. وطلب من المفوضية اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد مشيرا إلى أن المحطة المذكورة ستكون أداة مهمة لتحقيق أهداف الاتحاد الإفريقي.

52- بعد ذلك قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية للبحث من قبل المجلس التنفيذي:

- (1) إجراء عملية جرد شاملة للمقررات التي لم يتم تنفيذها حتى اليوم.
- (2) مواعاة العرض عن وضع تنفيذ المقررات على مستوى الإدارات.
- (3) تحديد الأولويات، في تنفيذ المقررات، وحشد فائض الميزانية من أجل تمويلها.
- (4) يجب احتساب التكلفة المالية لتنفيذ المقررات.
- (5) وجوب اتخاذ القرارات على أساس أوسع قدر ممكن من التوافق.
- (6) التعجيل بالدراسة حول إنشاء قناة إفريقية للإذاعة والتلفزيون.

البند 4 من جدول الأعمال: المسائل القانونية والمؤسسية:

(1) **بحث التقرير عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي،**

الوثيقة (XIII) EX.CL/410:

53- عند تقديم هذا البند من جدول الأعمال، ذكرت ممثلة المفوضية بأن الغرض من هذا التقرير هي إطلاع الدول الأعضاء على الوضع الذي توجد عليه المعاهدات من حيث التوقيع والتصديق عليها، وتوعيتها حول دورها في ضمان سريان مفعول هذه المعاهدات. وأشارت بعد ذلك إلى أنه منذ تقديم التقرير السابق في يناير 2008، لم تدخل أي معاهدة حيز التنفيذ.

54- كما أشارت إلى أنه خلال الفترة قيد البحث، بذلت بعض الدول الأعضاء جهودا كبيرة من أجل التوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الإفريقية/الاتحاد الأفريقي، وبخاصة الميثاق الأفريقي للشباب المعتمد في يوليو 2006، والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم المعتمد في يناير 2007. وأشارت إلى أنه منذ التقرير الأخير تم الحصول على ثلاثة عشر (13) توقيعاً جديداً وتم إيداع ثلاث (3) وثائق تصديق جديدة.

55- خلال المناقشات، أثيرت المسائل التالية:

- (1) إنشاء مجموعة خبراء قانونيين من الدول الأعضاء لتقييم مدى ملائمة بعض معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي للاهتمامات الحالية لإفريقيا.
- (2) موازنة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي في مختلف لغات عمل الاتحاد الأفريقي.
- (3) تعيين خبير قانوني باللغة العربية لمواءمة النص العربي مع النصوص الأخرى وضمان اتساق المعاهدات في جميع لغات العمل للاتحاد الأفريقي.

- (4) إعداد جدول مزدوج المدخل يشير إلى وضع التوقيع والتصديق على المعاهدات بالنسبة لكل دولة عضو مما يسهل إقامة البطاقات الفردية لكل دولة عضو.
- (5) إدماج أحكام الاتفاق الجديد لمقر الاتحاد الأفريقي الموقع بين الاتحاد الأفريقي وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في التقرير المتعلق بوضع المعاهدات، لعلم لجنة الممثلين الدائمين.
- (6) ترشيد تقديم التقرير من خلال هيكلته حول جزأين رئيسيين يخصصان للمعاهدات السارية المفعول من ناحية وللمعاهدات التي لم تدخل حيز التنفيذ من ناحية ثانية.
- (7) تحديد السبل والوسائل الكفيلة بالإسراع بعملية التصديق على مختلف معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي من جانب الدول الأعضاء.

56-ردا على هذه الأسئلة والتعليقات، أشارت ممثلة المفوضية إلى ما يلي:

- (1) فيما يتعلق بمراجعة المعاهدات عقدت مجموعة الخبراء القانونيين المكلفة بتقييم هذه المعاهدات في مايو 2004، وقدمت توصيات إلى أجهزة صنع القرار في الاتحاد الأفريقي. ويجري العمل على تنفيذ هذه التوصيات على مستوى المفوضية.
- (2) بخصوص البطاقة الفردية لكل دولة عضو والمتعلقة بوضع التوقيع والتصديق على المعاهدات، فإنها سوف توضع تحت تصرف الدول الأعضاء.
- (3) بخصوص تعيين خبير قانوني باللغة العربية، فسيتم ذلك في القريب بمساعدة الجهات المختصة في الاتحاد الأفريقي.

(4) بالنسبة لأخذ تقرير الاتفاق الجديد للمقر الموقع بين الاتحاد الإفريقي وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، في الحساب، فإن هذا الاتفاق لا يعتبر اتفاقية متعددة الأطراف تعرض للتوقيع والتصديق من جانب الدول الأعضاء. ويمكن أن يؤخذ في الاعتبار في التقرير.

57- على ضوء الاعتبارات المذكورة آنفا، أوصت لجنة الممثلين الدائمين المجلس التنفيذي بما يلي:

- (1) أن يحيط علما بالتقرير.
- (2) أن يطلب من المفوضية مواصلة تقييم مدى ملاءمة بعض معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الإفريقي وتنفيذ جميع المقررات السابقة ذات الصلة.
- (3) أن يدعو الدول الأعضاء إلى منح الأولوية لمعاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الإفريقي وإلى التعجيل بعملية التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها.

(2) بحث تقرير المفوضية عن استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية لبعض

الدول غير الأفريقية كما أوصى بذلك مؤتمر وزراء العدل/النواب العاميين،

الوثيقة (XIII) EX.CL/411:

58- عند تقديم تقريره، أبلغ ممثل المفوضية الاجتماع بأن مؤتمر وزراء العدل والمدعين العاميين، المنعقد في 18 أبريل 2008، في أديس أبابا، قد بحث عرضا من جمهورية رواندا واعتمد من بين أمور أخرى إعلانا حول سوء استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية من جانب بعض الدول غير الأفريقية. ونص الإعلان، ضمن أمور أخرى، علي ما يلي:

- (1) سوء استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية من جانب بعض الدول غير الأفريقية يعد إهانة لسيادة الدول.
- (2) يتمثل روح مقرر مؤتمر الاتحاد في حالة حسين حبري عندما قرر رؤساء الدول والحكومات أن السيد/ حبري لن يتم تسليمه للمحاكمة خارج أفريقيا. وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، وقرارات محكمة العدل الدولية التي توفر أساساً قوياً عن كيفية التعامل مع هذه المسألة.
- (3) ونظراً للطبيعة المتزايدة للاتهامات الصادرة في دول غير أفريقية ضد شخصيات أفريقية، يطلب المجلس من المفوضية إجراء دراسة قانونية شاملة وتقديم توصيات للمؤتمر من خلال المجلس التنفيذي لبحثها في الدورة العادية القادمة المقرر عقدها بشرم الشيخ، مصر، في يونيو 2008.

59- ذكر ممثل المفوضية أنه يجب أن ينظر إلي الدراسة في إطار الأحكام ذات الصلة الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، خاصة المادة 4 (ح)، وأشار أن الدراسة قد أظهرت أن مفهوم الولاية القضائية العالمية لها أساس جيد في القانون الدولي، وهي جزء لا يتجزأ من سيادة الدول وعمل النظام الدولي. ومع ذلك، لا يزال هناك مناقشات حول نطاق هذا المفهوم، علي الرغم من أن هناك قبولاً عاماً بأن الولاية القضائية العالمية يجب أن تستند علي موثيق قانونية مصدق عليها من جانب الدول المعنية، أو علي مقررات مجلس الأمن الدولي، أو علي قواعد الأعراف المقبولة في القانون الدولي. وساق المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بشأن رواندا

والمحكمة الجنائية الدولية بشأن يوغوسلافيا كأمثلة للجهود الجماعية التي يقوم بها المجتمع الدولي لاتخاذ إجراء بشأن الجرائم الخطيرة.

60- وصرح ممثل المفوضية في الختام بأن دراسة القانون الدولي العرفي وقانون المعاهدات قد كشفت أن شرعية القوانين التي تم إقرارها في بلجيكا وفي إسبانيا دون أي أساس آخر للولاية بخلاف الولاية العالمية والتي وفقاً لها تم إصدار إدانات ضد سلطات رفيعة المستوى بما في ذلك رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا وإسرائيل بالإضافة إلى مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى في الولايات المتحدة هي محل شك. كما صرح بأن كون هذه القوانين لديها أي أساس صحيح من القانون الدولي هو أمر لم يتحدد على نحو بات سواء من جانب محكمة العدل الدولية أو الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك فإن رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من كبار المسؤولين يتمتعون بحصانة قضائية وفقاً لما حددته محكمة العدل الدولية في القضية الأخيرة لجيبوتي ضد فرنسا. ثم استرعى الانتباه إلى التوصيات الواردة بالتقرير.

61- أثناء المداولات أشار الاجتماع إلى الجودة العالية للتقرير وأورد التوصيات التالية:

- (1) أشادت برواندا لأخذها زمام المبادرة إلى استرعاء انتباه الدول الأعضاء هذه المسألة؛
- (2) أن المفهوم ينبغي ألا يستخدم انتقائياً بما يضر الدول الأفريقية؛
- (3) ينبغي أن تدعو الدول الأعضاء إلى الإدانة القاطعة لمذكرات الاعتقال الدولية التي استخدمتها بعض الدول بصورة غير شرعية؛
- (4) يجب وقف إدانة مسؤولي الدول بمن فيهم رؤساء الدول وغيرهم من كبار المسؤولين لأن هذا يعتبر إزعاجاً وتدخلًا في ممارسة

الدول لعلاقتها الخارجية. وفي هذا الصدد لا يتعين على الدول الأعضاء تطبيق لوائح التهمة التي تصدر على أساس سوء استخدام مبدأ الاختصاص القضائي العالمي؛

(5) ضرورة إثارة الدول لهذا الموضوع خلال المناقشات على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة ودفع لجنة القانون الدولي للأمم المتحدة إلى توضيح هذا المفهوم.

(6) يمكن للمجلس التنفيذي ومؤتمر القمة أن يتعاملا مع الجوانب السياسية لهذا الموضوع وأن يحيل الجوانب الفنية إلى الاجتماع القادم لوزراء العدل والمدعين العموميين.

(7) أن يكون للاتحاد الأفريقي موقف واضح ضد الإفلات من العقاب خاصة بالنسبة لجريمة إبادة الجنس، وجرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية؛

(8) أن يكون بمقدور المجلس التنفيذي والمؤتمر تناول الجوانب السياسية لهذه المسألة وإحالة الجوانب الفنية إلى الاجتماع القادم لوزراء العدل والمدعين العامين مع طلب تقديم المشورة بشأن إجراء المتابعة؛

(9) يتعين على الدول محاولة الحصول على تعويض قانوني أمام محكمة العدل الدولية وأن يكون لهم حق الطعن على انتهاك سيادتها. وكان هذا هو الخيار الذي اتبعته جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد بلجيكا، وحكمت المحكمة لصالح الكونغو.

(10) على الدول أيضا أن تحصل على تعويض سياسي ودبلوماسي كما فعلته بعض الدول غير الأفريقية. وبالمثل تستطيع الدول الأفريقية أن تسجل احتجاجات دبلوماسية للاعتراض على إساءة استخدام

السلطة القضائية العالمية، من جانب بعض الدول، خاصة عندما يكون حق الحصانة الدبلوماسية أكثر الطرق ملائمة لمواصلة القضايا المتعلقة برعايا الدول المعنية.

(11) يستطيع الاتحاد الأفريقي أن يستفيد من السلطة القضائية الاستشارية لمحكمة العدل الأفريقية وحقوق الإنسان عندما تصبح هذه المحكمة في طور التشغيل. وعلى حين لا يشكل الرأي الاستشاري للمحكمة المقترحة تعويضاً عن إساءة استخدام السلطة القضائية العالمية، إلا أنه بلا شك سيقدم المشورة والتوجيه للدول الأعضاء حول الاتجاهات الناشئة المتعلقة بنطاق وإمكانية تطبيق هذا المفهوم.

(12) يجوز أيضاً للدول الأعضاء أن تحيل القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، بمقتضى المادة 14 من القانون الروماني للمحاكم 1998، لكن عليها أن تتوخى الحذر عندما تفعل ذلك. كما أن إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية، التي تعتبر محكمة فوق القومية منشأة بموجب اتفاق متعدد الأطراف وبسلطة قضائية جنائية على بعض الجرائم الدولية، سوف توقف تجاوزات وأهواء الدول منفردة فضلاً عن بعض المخاوف المتعلقة بإساءة الاستخدام.

(13) على الدول الأعضاء أن تدعو إلى إدانة قاطعة لإجراءات القبض الدولية التي تصدرها بعض الدول غير الأفريقية بصورة غير قانونية.

(3) **بحث تقرير اللجنة المعنية بالانتخابات والتحضيرات لإطلاق المؤتمر الدائم**

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الوثيقة EX.CL/412 (XIII):

62- عند تقديم هذا التقرير، ذكر ممثل المفوضية بأن اللجنة الدائمة المؤقتة

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي عرضت تقريراً عن التقدم المحرز

في عملية الانتخابات لعضوية المؤتمر العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وركزت على التحديات والصعوبات التي تحف بهذه العملية.

63- أشار إلى المقرر (XII) EX.CL/384 الذي أجاز المجلس التنفيذي بموجبه تمديد صلاحيات المؤتمر المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إلى 30 أبريل 2008، لتيسير مهمته المتمثلة في تنظيم انتخابات المؤتمر العام الدائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وطلب المجلس من مفوضية الاتحاد الإفريقي اتخاذ التدابير اللازمة لإطلاق المؤتمر العام الدائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في 30 مايو 2008. وزيادة على ذلك، فوض المجلس التنفيذي للمؤتمر العام الدائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أمر استكمال عملية الانتخابات في الدول الأعضاء والأقاليم التي يجوز أنها لم تقم بهذه الانتخابات قبل إطلاق المؤتمر الدائم الأول.

64- أبلغ لجنة الممثلين الدائمين بأنه تم إجراء انتخابات في سبع دول أعضاء تحت إشراف اللجنة الدائمة المؤقتة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بالتعاون مع المفوضية. بالإضافة إلى ذلك، تقرر إجراء انتخابات يتم الجمع فيها بين بقية الدول الأعضاء (ملاي، النيجر، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، إثيوبيا، موريشيوس وبنين) والأقاليم التي هي مستعدة لتنظيمها والتي لم تقم بذلك قبل أول أبريل 2008. وهكذا تم إجراء هذه الانتخابات في 12 بلدا (تنزانيا، جنوب إفريقيا، أوغندا، غينيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو، مالي، غانا، مدغشقر، بوروندي، نيجيريا وزامبيا). وإقليمين في نيروبي، كينيا في الفترة من 15 إلى 17 أبريل 2008، تحت إشراف اللجنة الانتخابية الكينية. وقد أشارت تقارير مختلف المراقبين إلى أنها جرت بحرية ونزاهة وشفافية.

65- أشارت المفوضية إلى أنه نظراً لضيق الوقت لم يكن بالإمكان إطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الموعد المستهدف، وهو 31 مايو 2008. وعليه، أجرى رئيس المفوضية مشاورات وثيقة مع رئيس الاتحاد لتحديد موعد مبكر لإطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في يوليو 2008، إذا سمحت الظروف بذلك.

66- في الختام، أوصت المفوضية بدعم الجهود الرامية إلى الإطلاق المبكر للمؤتمر الدائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتقديم قدر كاف من الدعم السياسي والمادي للمؤتمر الدائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فور إنشائه، وبأن تبذل جميع الدول الأعضاء التي لم تكن مستعدة بعد لإجراء الانتخابات، قصارى جهدها لدعم عملية استمرار الانتخابات في دول لم يتم إجراؤها فيها بعد.

67- في أعقاب هذا العرض، التمس أحد الوفود التوضيحات حول ما إذا كان الباب مفتوحاً لإجراء الانتخابات في البلدان التي لم تجر فيها. ورداً على هذا الاستفسار تمت الإشارة إلى أن بقية جميع الانتخابات ستجري خلال الفترة التي تبدأ من الآن وتنتهي في آخر يوم من ديسمبر 2008.

68- وفي نهاية النقاش حول هذا البند، أخذت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت بأن يعكف المجلس التنفيذي على بحثه.

البند 5 من جدول الأعمال: المسائل السياسية:

(1) بحث التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا،

الوثيقة EX.CL/413 (XIII):

(أ) تقرير المفوضية:

69- قدم ممثل المفوضية التقرير حول وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً في أفريقيا. بعد ذلك، أكد على المسائل الهامة في مختلف أقسام التقرير والتي تشمل:

(1) التوجهات المقلقة التي ظهرت مؤخراً في التشريد القسري للسكان

بما في ذلك استمرار المشاكل الأمنية، وأشار تغير المناخ على الصعيد العالمي، والأزمة الغذائية الحالية التي تواجه القارة التي تلقي بظلالها على التطورات الإيجابية التي حدثت في العديد من البلدان مثل بوروندي وكوت ديفوار وكينيا.

(2) التطورات المستجدة في الأقاليم الخمسة على أساس نهج مبني على الحقائق وخاصة فيما يتعلق بتنقل الأشخاص وما تقوم به الأقاليم في البحث عن حلول دائمة لمشكلة التشريد القسري.

(3) البرامج والأنشطة التي تقوم بها المفوضية مع اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين بالتعاون مع شركاء الاتحاد الأفريقي في تخفيف معاناة ضحايا التشريد القسري. ومن هذه الأنشطة البعثات والاجتماعات والحلقات الدراسية وكذلك الاحتفال بيوم اللاجئ العالمي/الأفريقي.

(4) التحديات العديدة التي تواجه القارة في معالجة مشكلة التشريد القسري وطريق المضي قدماً في البحث عن حلول دائمة لوضع التشريد القسري الخطير. لذلك، من المهم أن تشارك الدول

الأعضاء في القمة الخاصة التي تعقد لأول مرة لرؤساء الدول والحكومات حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً والتي من المقرر عقدها في نوفمبر 2008 لأن نتائجها ستكون مهمة بالنسبة لرعاية ضحايا التشريد القسري.

70- وأخيراً، تمت الإشارة إلى المقرر الذي اعتمده المجلس خلال دورته العادية الثانية عشرة بأن تتخذ المفوضية الخطوات اللازمة لتمحيص الإحصائيات حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى نتائج مختلف البعثات التي قامت بها اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين والبعثات الميدانية للاتحاد الأفريقي ومركز إدارة النزاعات في مقر الاتحاد الأفريقي وكذلك شركاء الاتحاد الأفريقي وخاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ومن المؤسف أنه لم تستجب لطلب المفوضية إلا ثلاث دول أرسلت المعلومات المطلوبة، وتمنى المدير أن تبذل الدول الأعضاء مستقبلاً جهوداً لإرسال إحصائياتها الحالية إلى المفوضية وخاصة الإحصائيات المتعلقة بالمشردين قسرياً.

71- خلال المناقشات التي تلت ذلك، قدم أعضاء لجنة الممثلين الدائمين التعليقات والملاحظات التالية:

- (1) ينبغي تحديث الإحصائيات الخاصة باللاجئين والمشردين داخلياً في بلدان الملجأ ومراجعتها لتكون الأرقام ذات مصداقية.
- (2) يجب بذل جهود أكبر لوضع تدابير إستراتيجية هدفها توفير الحماية والمساعدة الفعالين للمشردين داخلياً.
- (3) هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات والتوضيحات بخصوص استكمال مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين في أفريقيا إثر الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين في الدول

الأعضاء الذي عقد في يونيو 2008 وكذلك وضع التحضيرات للقمّة الخاصة الثانية حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً المقرر عقدها في نوفمبر 2008. في هذا الصدد، طُلب إلى المفوضية إعداد إيجاز حديث وتقديمه إلى المجلس التنفيذي بخصوص التقدم المحرز حتى الآن وطريق المضي قدماً. (4) هناك حاجة إلى مواصلة الدول الأعضاء كسب التأييد لتخفيف محنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً.

72- في نهاية المناقشات، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية:

- (1) من المهم أن تقوم المفوضية بتحديث الإحصائيات وتقديم تقرير يرفعه إلى المجلس الأرقام الحديثة المتوفرة حول تعداد المشردين داخلياً.
- (2) يجب أن ينظر إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كما كان الوضع في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة على أنها الوكالة الأنسب للقيام بالدور الريادي في مسائل حماية ومساعدة المشردين داخلياً كما تقوم بذلك بالنسبة للاجئين.
- (3) ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء معالجة الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تعرض السكان لمشكلة التشريد القسري.

73- وأخيراً، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير والتوصيات الواردة فيه وأوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

ب) بحث تقرير اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين بشأن اللاجئين:

74- عند تقديم هذا التقرير، أكد نائب رئيس هذه اللجنة الفرعية أن من أهم

البرامج والأنشطة التي قامت بها اللجنة الفرعية ما يلي:

(1) بعثات تقييم ميدانية إلى الكاميرون وتشاد وكينيا بين مارس ومايو

2008 لاحظت الوفود خلالها الجهود التي تبذلها الحكومات والوكالات

الإنسانية لإيجاد حلول لمشكلة اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً

بينما تحتاج هي بدورها إلى المساعدة لدعم وحماية الآلاف من ضحايا

التشريد القسري. وعليه، أوصت البعثات في تقاريرها بتقديم الاتحاد

الأفريقي دعماً مالياً إلى الحكومات المعنية.

(2) نظمت اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين، المعنية باللاجئين

الاجتماعات والحلقات الدراسية التالية وشاركت فيها بنشاط:

أ) الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين في الدول الأعضاء حول

مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخلياً

الذي عقد في بداية يونيو 2008 بأديس أبابا لاستكمال مشروع

الاتفاقية.

ب) استمرار تحضيرات فريق العمل للقمّة الخاصة لرؤساء الدول

والحكومات حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً المقرر

عقدها في نوفمبر 2008.

ج) الاجتماع المشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الدولية للصليب

الأحمر خلال الحلقة الدراسية العاشرة لاستئثار الأفكار التي تعقد

كل سنتين حول القانون الإنساني الدولي والتي عقدت في 27 مايو

2008 تحت موضوع "تشريد السكان في النزاعات المسلحة".

د (الاحتفال بيوم اللاجئ العالمي/الأفريقي في 20 يونيو تحت موضوع "حماية اللاجئ".

75- خلال المناقشات، لوحظ أن التحضيرات الكافية لتنظيم القمة سوف تتطلب 9 أشهر على الأقل.

76- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

البند 6 (1) من جدول الأعمال: المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

1 (بحث تقرير منتدى القطاع الأفريقي الخاص، أديس أبابا، إثيوبيا، 22-23 يناير 2008، الوثيقة EX.CL/414 (XIII):

77- عند عرض هذا التقرير على لجنة الممثلين الدائمين أبرز ممثل المفوضية الدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص في عملية تحقيق التنمية الصناعية. كما أشارت المفوضية إلى أن منتدى القطاع الخاص ناقش ثلاثة موضوعات محددة هي:

- 1) التعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا مع إدارة الشركات.
- 2) تحقيق التحول الاقتصادي: دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- 3) دور القطاع الخاص في تعزيز التكامل الإقليمي.

78- ذكرت المفوضية بمقرر المؤتمر بشأن إضفاء الصبغة المؤسسية على المنتدى من أجل إشراك القطاع الخاص في حوار حول السياسات وتحقيق أقصى قدر من التآزر القائم بين القطاعين العام والخاص.

79- وفيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص أكدت المفوضية من جديد الحاجة إلى أن تعزز الدول الأعضاء أوجه التآزر القائم بين هذين القطاعين من أجل تحقيق تنمية صناعية أكثر سرعة والتنمية على وجه العموم. بالإضافة إلى ذلك تم التأكيد على أهمية الالتزام بإدارة جيدة للشركات باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز تنمية القطاع الخاص.

80- وفي مجال التكامل الإقليمي لاحظت المفوضية أيضاً أن منتدى القطاع الخاص يعد آلية هامة لتعزيز الحوار وتبادل أفضل الممارسات بين العناصر الفاعلة للقطاع الخاص في أفريقيا. وفي هذا الصدد أبرزت المفوضية الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه منتدى القطاع الخاص في عملية التنمية الصناعية بما في ذلك المشاركة في فرص الاستثمار وإقامة المشروعات المشتركة حيثما كان ذلك ممكناً.

81- عند افتتاح المناقشات بشأن التقرير ذكر رئيس لجنة الممثلين الدائمين بأن نفس التقرير تم تسليمه خلال القمة العادية في يناير 2008 المنعقدة في أديس أبابا حيث تم التماس التوجيه بشأن طريق المضي قدماً.

82- وأبلغت المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بأنه خلال القمة العادية في يناير 2008 تمت قراءة الإعلان فقط قبل اجتماع القمة ولم يقدم التقرير لاعتماد. ومن ثم طالبت لجنة الممثلين الدائمين بتدارس التقرير والتوصيات الواردة فيه.

83- وفي سياق المداولات أثرت المسائل التالية:

(1) لاحظ بعض الوفود أن بعض الأقاليم ممثلة على نحو غير كاف وأنه ينبغي في المستقبل التماس مساعدة السفارات الأفريقية في أديس أبابا قبل إرسال الدعوات.

(2) من أجل ضمان مشاركة أوسع في اجتماعات منتدى القطاع الخاص في المستقبل ينبغي أن تتضمن الدعوات التي تعدها المفوضية

العناصر الفاعلة الرئيسية في القطاع الخاص مثل نقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومجموعة الأعمال للنيباد وذلك على سبيل المثال وليس الحصر.

(3) ينبغي أن تتم المواءمة الزمنية بين أعمال منتدى القطاع الخاص وأعمال مجموعة الأعمال للنيباد من أجل ضمان التآزر وتفاذي الازدواجية في الأدوار.

(4) طلبت معلومات بشأن ما إذا كانت هناك آلية للمتابعة لتنفيذ التوصيات المقدمة في مختلف الاجتماعات ومن بينها اجتماعات وزراء التجارة والصناعة، والاقتصاد والمالية، والتكامل.

84- وبالمثل أبلغت لجنة الممثلين الدائمين بأن دور المفوضية في هذه العملية هو تعزيز الدعوة والحوار بين العناصر الفاعلة في القطاع الخاص والمساعدة في عملية التنسيق على المستوى القاري مع الأخذ في الحسبان المبادرات التي اتخذت على المستويين القطري والإقليمي.

85- قدمت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات والتوصيات التالية:

(1) ضرورة قيام الدول الأعضاء بتنفيذ التوصيات التي اتخذها وزراء التجارة والصناعة، التخطيط الاقتصادي والمالية، والتكامل.

(2) ضرورة أن ترفق المفوضية بالتقرير قائمة بالمشاركين في منتدى القطاع الخاص.

(3) ضرورة أن تحدد المفوضية أولويات وتوصيات لتسهيل تنفيذها من جانب الدول الأعضاء.

(4) ضرورة أن ترفع المفوضية التقرير إلى المؤتمرات الوزارية القطاعية ذات الصلة للاتحاد الأفريقي.

- (5) ضرورة أن تضع المفوضية رؤية قارية للتصنيع وأن تدرس الوسائل والسبل لضمان أن تُسهم هذه الرؤية في التنمية الزراعية.
- (6) ضرورة أن تمعن المفوضية النظر في بعض الأفكار والتوصيات الرئيسية المرتبطة بموضوع "التصنيع" الذي انبثق عن القمة الاستثنائية في يناير 2008.

86- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

(2) بحث التقرير عن متابعة عملية إنشاء المؤسسات المالية، الوثيقة
:EX.CL/415 (XIII)

87- نظرا للمشاورات الجارية حاليا حول المسألة، لم تتمكن المفوضية من استكمال الوثيقة. غير أنها أشارت إلى أن الرئيس سيقدم المعلومات الضرورية حول العملية الجارية. وأحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بهذه المعلومة وقررت إحالة دراسة هذه المسألة إلى دورتها القادمة.

(3) بحث التقرير عن متابعة الحوار بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، الوثيقة
:EX.CL/416(XIII)

88- عند تقديمه لهذا البند، ذكر ممثل المفوضية باعتماد الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا - الاتحاد الأوروبي وخطة العمل الأولى خلال قمة لشبونة يومي 8 و9 ديسمبر 2007 وقال إنه خلال القمة التي تلت ذلك، اتخذت المفوضية خطوات نشطة غايتها ضمان وضع إطار للتنفيذ والرصد الفعالين. وأكد أن العناصر الرئيسية لهذا الإطار تتضمن تشكيل فريق عمل حكومي مشترك داخل المفوضية وفريقا للخبراء الأفريقيين والتروبيكا.

89- أشار إلى أن المفوضية قد أجرت استشارتين إقليميتين في كل من واجادوجو وماسيرو واستشارة للمجتمع المدني في باماكو بهدف بناء توافق حول طريق المضي قدماً. وأضاف أنه قد طلب من الدول الأعضاء التعبير عن مدى رغبتها في إنشاء الشراكات الثماني لخطة العمل وتقديم اقتراح بقائمة المشاريع التي ينبغي تمويلها والتعهد بتقديم الموارد لتنفيذ الشراكات. ومع ذلك، تم تلقي الرد حتى الآن من دولة عضو واحدة على هذا الطلب. وعليه، أعتتم هذه الفرصة ليطالب من الدول الأعضاء تقديم مقترحاتها في أسرع وقت ممكن. وأبلغ لجنة الممثلين الدائمين كذلك بأن اجتماع الترويكا الوزاري الذي كان من المقرر عقده يومي 16 و 17 يونيو 2008 قد تم تأجيله إلى يوليو 2008.

90- خلال النقاش الذي تلى ذلك، أكدت الدول الأعضاء على ضرورة التنفيذ الفعال وأعربت عن دعمها لإنشاء فريق عمل حكومي مشترك وأقرت أيضاً بأهمية الترويكا كهيئة للرصد وعبرت عن ضرورة تشكيل فرق الخبراء الأفريقيين على جناح السرعة. كما طلبت من المفوضية إعداد المبادئ التوجيهية للعضوية في فرق الخبراء وكذلك أنواع المشاريع التي ينبغي تنفيذها في إطار الشراكة.

91- أبدت بعض الوفود الملاحظات التالية:

- (1) أن يتم توزيع الوثائق التي اعتمدها قمة لشبونة على الدول الأعضاء.
- (2) ضرورة قيام المفوضية بإجراء مشاورات واسعة مع لجنة الممثلين الدائمين بغية التوصل إلى توافق على الوثائق.
- (3) الحاجة إلى تدفق كاف للمعلومات بين المفوضية والترويكا الموسعة ولجنة الممثلين الدائمين.

92- أكدت لجنة الممثلين الدائمين على ضرورة منح الأولوية للمشاريع التي ينبغي تنفيذها في الإطار الزمني لخطة العمل. وفي هذا السياق، تم تشجيع المفوضية على الاتصال بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية والنيباد بهدف تحديد المشاريع القابلة للتنفيذ. يجب أن تضاف هذه المشاريع إلى المشاريع التي حددها الوزراء القطاعيون وكذلك إلى تلك التي قدمتها الدول الأعضاء. كما تم التأكيد على ضرورة الشمولية والتدفق المناسب للمعلومات فيما بين المفوضية والترويكا ولجنة الممثلين الدائمين الجامعة. وأخيراً، قررت لجنة الممثلين الدائمين أن جداول اجتماعات الترويكا بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي يجب أن تمنح الأولوية للتنفيذ العملي لخطة العمل في جدول أعمال اجتماعات الترويكا أفريقيا - الاتحاد الأوروبي.

93- إثر المداولات، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

- (1) أن يحظى تنفيذ خطة العمل الأولى بالأولوية.
- (2) ضرورة تشكيل فرق الخبراء الأفريقيين على جناح السرعة.
- (3) قيام الترويكا بعملها على نحو شفاف وتقاسم المعلومات بأكبر قدر ممكن وضمن الشمولية.
- (4) منح الأولوية للمشاريع.
- (5) قيام المفوضية بإعداد المبادئ التوجيهية للمشاريع التي ينبغي تنفيذها ومشاركة مجموعات الخبراء.

94- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالنقرير وأوصت المجلس التنفيذي
ببحثه.

(4) بحث التقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع

توصيات مجموعة التوجيه والعمل المعنى بالأهداف الإنمائية للألفية في

أفريقيا، الوثيقة .EX.CL/417(XIII).

95- عند تقديمه لهذا البند، أشار ممثل المفوضية إلى أن التقرير يستعرض التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويقترح جملة من التوصيات حول سبل تعجيل تحقيقها. كما يعرض التقرير نتائج وتوصيات مجموعة التوجيه التي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة في 2007.

96- قال ممثل المفوضية إن أفريقيا تحرز بعض التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولكن ينبغي بذل جهد كبير إذا أردنا تحقيق الأهداف. وأكد أن هناك عدداً من العراقيل التي ستؤدي، إن لم تتم معالجتها، إلى الفشل في تحقيق الأهداف. ومن هذه العراقيل عدم كفاية الموارد المالية وانخفاض مستوى مشاركة القطاع الخاص. كما تم تحديد عدم توفر المعطيات كمعضلة في رفع التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف وكذلك لدواعي اتخاذ القرار. وبالنسبة لطريق المضي قدماً، دعا الدول الأعضاء إلى التركيز على تعبئة الموارد المحلية وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية للتمويل. كما أكد على ضرورة تحقيق مزيد من إشراك القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الإنمائية ودعا إلى دعم اعتماد الميثاق الأفريقي للإحصائيات.

97- خلال النقاش الذي تلا ذلك، أعربت لجنة الممثلين الدائمين عن قلقها من مدى دقة البيانات المستخدمة في إعداد التقرير. ففي بعض الحالات، كانت الإحصائيات قد تجاوزتها الأحداث. وعليه، تم حث المفوضية على تحديث التقرير من خلال استخدام معلومات حديثة موثوق بها وكذلك تفادي التناقضات الواردة فيه.

98- علاوة على ذلك، تم الاتفاق عموماً على أن البيئة التجارية المتعددة الأطراف والأزمة الغذائية الحالية وارتفاع أسعار البترول سوف تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولذلك، من الضروري التفكير في أثر هذه الظواهر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

99- أعربت بعض الوفود عن قلقها من أن قائمة التوصيات الصادرة عن فريق توجيه أفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية طويلة جداً. وفي هذا الصدد، تم حث المفوضية على اقتراح التوصيات ذات الأولوية التي يمكن عرضها على المؤتمر. وأعربت أيضاً عن ضرورة مواصلة أفريقيا اتخاذ موقف موحد قبل الاستعراض النصف مرحلي للأهداف الإنمائية للألفية على هامش الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة.

100- اعتبرت الدول الأعضاء النزاعات عقبة. وفي هذا الصدد، تم توجيه نداء للدول الأعضاء للتمسك بمبادئ الحكم الرشيد وكذلك إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في إستراتيجيتها الإنمائية. وفي هذا الصدد، يجب تقديم الدعم المطلوب إلى هذه البلدان من جانب الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي.

101- نظراً لأن الموضوع الذي ستناقشه القمة هو المياه والمرافق الصحية، أعربت بعض الدول الأعضاء عن ضرورة تسليط التقرير الضوء على الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتعلق بهذا الموضوع. وعليه، طُلب من المفوضية إجراء مزيد من التحليل حول هذا الهدف.

102- وفي نهاية النقاش، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية:

- (1) يجب أن يتناول التقرير آثار أزمة الغذاء الراهنة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- (2) يجب صياغة القسم الذي يتحدث عن الهدف السابع بشكل أفضل.
- (3) يجب ترتيب الأولويات في قائمة التوصيات.

- (4) يجب تشجيع البلدان على مطابقة إستراتيجياتها الإنمائية مع الأهداف الإنمائية للألفية ودعم البلدان التي تلبي هذا النداء.
- (5) يجب أن تتفق أفريقيا على موقف موحد قبيل المراجعة نصف المرحلة للأهداف الإنمائية للألفية المقرر إجراؤها على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- (6) يجب أن تعمل المفوضية على إعداد قاعدة بيانات للمساعدة في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

103- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين بالتقرير وأوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

(5) بحث التقرير عن تعزيز صحة الأمهات والأطفال في أفريقيا، الوثيقة

EX.CL/418 (XIII)

104- عند تقديم التقرير أشار ممثل المفوضية إلى أنه على مستوى تنفيذ الهدفين الرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية، سجل تراجع نسبي في معدل الوفيات بين الأطفال وأكد على الجهود الإضافية التي يتعين بذلها من أجل تقليص هذه النسبة إلى مستويات أكثر انخفاضاً لبلوغ الهدف المحدد لسنة 2015. خلافاً للهدف الإنمائي الرابع، كانت نسبة تنفيذ الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية أقل إذ إن نسبة وفيات الأمهات انخفضت بشكل أقل من نسبة وفيات الأطفال للأسباب المذكورة والعديدة التي تجلت في هذا التقرير.

105- بعد بحث التقرير، ركز أعضاء لجنة الممثلين الدائمين على النقاط التالية:

- (1) لم يتضمن الجدول رقم 1 حول معدل الوفيات أسماء بعض البلدان بالرغم من أنها تملك قاعدة بيانات إحصائية في هذا المجال. كما أن

هذا الجدول لا يستند إلى معطيات لكنه يقسم الدول حسب فئات عامة.

- (2) يجب أن لا تتضمن وثائق تعدها مفوضية الاتحاد الأفريقي فكرة أفريقيا جنوب الصحراء التي كانت تصورا لأفريقيا من جانب غير الأفريقيين.
- (3) ليست البيانات الإحصائية التي تم استخدامها حديثة إذ أن معظمها يعود إلى سنة 2005 إن استخدام البيانات القديمة قد يؤدي إلى تقييم غير دقيق للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء.
- (4) يجب أن ترد في هذا التقرير توصية بخصوص تعبئة الموارد في الدول الأعضاء بغية تنفيذ خطط العمل الوطنية.
- (5) يجب مواعمة التوصيات مع إشارة محددة إلى التدابير الخاصة بتنفيذها.
- (6) يجب ذكر اسم سفير النوايا الحسنة الذي تمت الإشارة إليه في التقرير.

106- أحاطت المفوضية علما بمختلف هذه الملاحظات وتأسفت للاستخدام غير الصحيح لمفهوم أفريقيا جنوب الصحراء واللجوء إلى مصادر خارجية متعددة لجمع البيانات الإحصائية بدلا من الاعتماد على بياناتنا الخاصة الفردية.

107- في نهاية النقاش قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية:

- (1) تمت الموافقة على التوصيات الثمان التي قدمت،
- (2) يجب تحديث البيانات الإحصائية،
- (3) يجب تحديد اسم سفير النوايا الطيبة،

4) يجب اقتراح تقرير نموذجي على الدول الأعضاء في إطار التوصية الثانية.

108- وأخيراً، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بتقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي لبحثه.

(6) بحث التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة العمل حول التنمية الصناعية في أفريقيا، الوثيقة EX.CL/419(XIII):

109- ذكرت ممثلة المفوضية في عرضها لهذا التقرير بخطة للتنمية الصناعية لأفريقيا التي اعتمدها قمة يناير 2008. وفي إطار تنفيذ هذه الخطة، عقدت المفوضية في شهر أبريل 2008 بالقاهرة اجتماعاً للأطراف المعنية بخطة العمل وهو الاجتماع الذي حدد سبعة برامج كما هي موضحة في التقرير. وأوضحت أن اجتماع الأطراف المعنية اتخذ أيضاً قراراً بشأن التحضير للمؤتمر القادم لوزراء الصناعة حول تنظيم منتدى صناعي قريباً.

110- أبرزت الوفود في تدخلاتها عدم تناسق شكل التقرير الذي كان أقرب إلى المحضر منه إلى تقرير تحليلي. ودعت المفوضية إلى إعداد تقرير نموذجي تتبعه جميع الإدارات.

(7) بحث التقرير عن نتائج الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأكتاد، الوثيقة EX.CL/420(XIII):

111- ذكرت ممثلة المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بأن الدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عقدت في أكرا، غانا، من 22 إلى 26 أبريل 2008، وشاركت فيها 146 دولة، 44 منها أفريقية وكذلك

عدة منظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني تحت موضوع المؤتمر وهو: "آفاق وتحديات العولمة بالنسبة للتنمية"، واعتمد الاجتماع توصيات هامة تتعلق، من بين أمور أخرى، بمكافحة الفقر ومشكلة العولمة والتجارة بين بلدان الجنوب والاستثمار والتنمية المستدامة. وقد كللت أعمال المؤتمر بوثيقتين هما اتفاق وإعلان أكرأ. وتم استرعاء انتباه اللجنة إليهما.

112- قدمت بعض الوفود ملاحظات شكاوية بأن طلبت بصفة خاصة بأن يتم إرفاق اتفاق أكرأ بالتقرير وبأن توقيع بروتوكول الاتفاق بين المفوضية ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد تم بحضور وزراء التجارة وليس بحضور المفوضية ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. في هذا الصدد، ذكرت بعض الوفود، بالإشارة إلى المؤتمر المشترك لوزراء التجارة والمالية المنعقد في 3 أبريل 2008 في مقر المفوضية، ببعض توصيات هذا الاتفاق ذات الصلة بالدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء فريق عمل حول السلع. في هذا الصدد، تأسفت لجنة الممثلين الدائمين من عدم إبراز التقرير إنجازات الدورة الثانية عشرة للجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالنسبة لتوصيات وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي. كما طلبت ضرورة تحديد التقرير الأنشطة التي تنوي المفوضية القيام بها في إطار تنفيذ البرامج المحددة في الاتفاق مع لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

113- في ردها، أوضحت المفوضية أن هذا التقرير تم تقديمه للعلم فقط وأنه من المقرر عقد اجتماع مشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عقب قمة يوليو 2008 من أجل إعداد برامج ملموسة في إطار تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم.

114- قررت لجنة الممثلين الدائمين عدم توصية المجلس التنفيذي ببحث هذا التقرير.

(8) بحث التقرير المرحلي عن مختلف الشراكات الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي مع اليابان والصين وأمريكا الجنوبية والهند وإيران وتركيا، الوثيقة EX.CL/421
(XIII):

115- قدم ممثل المفوضية عرضاً مفصلاً عن وضع كل من الشراكات المشار إليها آنفاً.

116- فيما يتعلق بالتحضير لقمة أفريقيا - أمريكا الجنوبية، المزمع عقدها بفنزويلا في نوفمبر 2008، ذكر ممثل المفوضية أن الاجتماع الثالث لآلية التنسيق عقد ببرازيليا، البرازيل، في 9 يونيو 2008 تلاه اجتماع كبار المسؤولين يومي 10 و 11 يونيو 2008. وأشار إلى أن اجتماع كبار المسؤولين وافق على تشكيل ثماني مجموعات عمل كما ورد في التقرير.

117- أعرب ممثل المفوضية عن الحاجة الملحة إلى تشكيل مجموعات العمل هذه، ومن ثم حث الدول الأعضاء على إبداء الاهتمام إزاء المشاركة في مختلف المجموعات التي سوف تباشر عملها من أديس أبابا. كما أشار إلى أن اختيار الرؤساء المشاركين لمجموعات العمل من الجانب الأفريقي سوف يتم من خلال اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف. وأوضح أن الأمر يحتاج أيضاً إلى تحديد طرق عمل المجموعات.

118- أشار ممثل المفوضية أيضاً إلى أن كبار المسؤولين وافقوا على إنشاء لجنة سفراء في برازيليا. ذكر أن هذه اللجنة سوف تكون استشارية بينما يضطلع السفراء في أديس أبابا بمسؤولية إدارة العملية من الجانب الأفريقي. وأفاد بأن التواريخ المتفق عليها لعقد القمة هي يوما 24 و 25

نوفمبر بالنسبة لاجتماع كبار المسؤولين، يوما 26 و 27 نوفمبر بالنسبة للاجتماع الوزاري، بينما يكون انعقاد قمة رؤساء الدول والحكومات يومي 28 و 29 نوفمبر. شجع ممثل المفوضية الدول الأعضاء على المشاركة في هذه الاجتماعات لضمان نسبة حضور عالية.

119- فيما يخص التعاون بين أفريقيا والهند، ذكر ممثل المفوضية أن أول قمة

لأفريقيا-الهند انعقدت كما هو مقرر بنيودلهي، الهند، يومي 8 و 9 ابريل 2008 وأنها اعتمدت إطارا للتعاون وإعلان دلهي. أشار أيضاً إلى أن المفوضية تعكف على إعداد خطة عمل سيتم عرضها على اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف بمجرد الانتهاء من إعدادها.

120- بالنسبة لتيكاد 4، ذكر ممثل المفوضية أن المؤتمر انعقد من 28 إلى 30

مايو 2008 في يوكوهاما، اليابان، وأنه قد اعتمد إعلانا وخطة عمل. وبهذه المناسبة، تعهد رئيس وزراء اليابان تعهدات خاصة ترد في التقرير المقدم عن مؤتمر تيكاد 4.

121- بعد أن قدم الخلفية التاريخية لعملية تيكاد، أشار ممثل المفوضية إلى أن

الاتحاد الإفريقي لم يلعب دورا محوريا في عملية التحضير للمؤتمر، وأنه قد دعى لحضور المؤتمر بصفة مراقب فقط. وشدد على الحاجة إلى التصدي لهذه الظاهرة في مؤتمرات طوكيو الدولية المقبلة حول تنمية أفريقيا في ضوء الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الإفريقي كمحاور أساسي نيابة عن القارة.

122- فيما يتعلق بالتعاون بين إفريقيا - تركيا، أشار ممثل المفوضية إلى أنه

يجري التحضير لقمة أفريقيا - تركيا الأولى المزمع عقدها في اسطنبول، تركيا، من 18-21 أغسطس 2008.

123- وفيما يتعلق بقمة أفريقيا - إيران المقترحة، أبلغ لجنة الممثلين الدائمين

بأن المفوضية قامت بزيارة استطلاعية لتقصي الحقائق طهران في يومي

25 و 26 فبراير 2008، حيث ركزت المناقشات خلالها على سياسة شراكة الاتحاد الأفريقي، وعلى الخطوات اللازم اتخاذها للدخول في شراكة مع الاتحاد الأفريقي فضلا عن توقعات الجانبين التي سستتمخض عن مثل هذه الشراكة.

124- وفيما يتعلق بعملية المراجعة العامة للشراكات، ذكر ممثل المفوضية بأن المفوضية قد بدأت في إجراء أبحاث فنية بشأن المسألة. وإن النتيجة سوف تقدم إلى لجنة التعاون المتعدد الأطراف من أجل الحصول على إسهاماتها.

125- في المناقشة التي تلت ذلك، أعربت بعض الوفود عن قلقها من أن أفريقيا تدخل في شراكات كثيرة جدا. وعلى ذلك، حثت الوفود على التحلي بالحذر وأكدت على ضرورة تعجيل المفوضية بعملية استعراض الشراكات القائمة، وفقا لمقرر المجلس التنفيذي بتاريخ يناير 2008 وتم تذكير المفوضية بأن المقرر المذكور أنفا يطلب استكمال عملية الاستعراض قبل بدء أي شراكات إستراتيجية جديدة. وارتأى البعض الآخر أن عدد الشراكات التي تم الدخول فيها ليست قضية وأن ما يهم هو أن تضمن أفريقيا وضعها مجديا في كل شراكة يتم الدخول فيها. وتم التأكيد أيضا على قدرة القارة على التعامل مع الشركاء على قدم المساواة. وقالت بعض الوفود، إنه ينبغي عدم الشروع في شراكات جديدة قبل الاستعراض الذي يطلبه المجلس التنفيذي وهذا يعني التوقف عن أي شراكات جديدة إلى أن يتم استكمال عملية الاستعراض، بما في ذلك الشراكة مع إيران. بيد أن بعض الوفود الأخرى قد ارتأت أن مقرر يناير لم يطالب بضرورة وقف الشراكات التي قد شرع فيها الاتحاد بالفعل. وأشارت نفس الوفود إلى أن الشراكة مع إيران لم تكن جديدة وأعدت إلى الأذهان مشاركة الرئيس الإيراني في قمة بانجول والزيارة

التي قام بها رئيس المفوضية السابق لإيران الذي أعلن آنذاك أيضا الشراكة على مستوى كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر.

126- هناك مسألة نقاش حاد أخرى تتعلق بتطبيق مقرر بانجول بشأن شراكات إفريقيا- مع بلد بمفرده. عبرت بعض الوفود عن قلقها من عدم تطبيق مقرر بانجول بحذافيره. وحثت الدول الأعضاء علي تجنب تكرار هذا الموقف في القمة المقبلة لإفريقيا - تركيا. كما أعرب عدد قليل من الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي أن نضع في الاعتبار إمكانية مراجعة مقرر بانجول في ضوء المشاكل المستجدة فيما يخص تنفيذه. بيد أن الشعور العام هو أنه ليست هناك حاجة لمثل هذه المراجعة، وأن المطلوب هو النظر إلي وسائل التنفيذ الفعال للمقرر. وفي هذا الصدد، تم التشديد علي الشمولية في العملية التحضيرية. ويعني هذا ضمن أنه في الأوضاع التي لا تشارك فيها الدول الأعضاء في قمة على مستوى رؤساء الدول، يجب أن يتم خلال عملية التحضير بلورة موقف موحد من خلال عملية تشاركية قبيل انعقاد القمة. وبهذه الطريقة يتم الحفاظ علي مصلحة القارة عن طريق الدول الأعضاء المختارة للمشاركة في القمة.

127- كانت المسائل الأخرى المثارة على النحو التالي:

- (1) الحاجة إلي إنشاء لجنة متابعة لكل شراكة إستراتيجية.
- (2) الحاجة إلي توحيد التنسيق بين الشراكات المختلفة.
- (3) الحاجة إلي تأمل الآليات لكي تستفيد إفريقيا من التعهدات التي قدمتها اليابان خلال مؤتمر طوكيو الدولي الرابع حول تنمية أفريقيا.
- (4) الحاجة إلي تبادل المعلومات الضرورية بين المفوضية والدول الأعضاء المختارة التي تشارك في القمم من ناحية، والدول الأعضاء الأخرى فور انتهاء كل قمة.

(5) الحاجة إلى قيام الاتحاد الإفريقي بعمليات الشراكات وتجنب أنواع المشكلات التي حدثت خلال مؤتمر طوكيو الدولي الرابع حول تنمية أفريقيا.

(6) الحاجة إلى أن تكون إفريقيا متأكدة من أولويات القارة بالنسبة لكل شراكة.

(7) ضرورة تطبيق مقرر بانجول.

(8) ضرورة تقوية التعاون العربي الإفريقي.

128- وفي أعقاب الردود التي قدمتها المفوضية على المجموعة الكبيرة من المسائل المثارة، أوصت لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

(1) ينبغي التأكيد على أهمية إجراء مراجعة لسياسة الشراكة في إفريقيا وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي الصادر في يناير 2008.

(2) يجب أن تتشاور مفوضية الاتحاد الإفريقي مع اللجنة الفرعية حول التعاون المتعدد الأطراف بشأن كل المسائل المتعلقة باتخاذ القرارات المتصلة بالشراكات الإستراتيجية.

(3) يجب الإقرار بأهمية المتابعة والتنسيق الفعالين.

(4) ينبغي أن يكون تقرير اللجنة الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف بنداً دائماً في جدول أعمال لجنة الممثلين الدائمين.

(5) ينبغي أن يضطلع الاتحاد الإفريقي بدور مركزي في كل مؤتمرات طوكيو الدولية القادمة حول تنمية أفريقيا في المستقبل.

(6) ينبغي أن تتسق المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين عملية الشراكة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية مع اعتبار مجموعة السفراء الإفريقيين في برازيليا كيانا استشارياً.

(7) أياً كان القرار بشأن قمة أفريقيا-إيران، فإنه لا يمكن عقدها في 2008.

(8) بذل الجهود لتوطيد التعاون الإفريقي العربي.

(9) ضرورة احترام الدول الأعضاء وشركاء الاتحاد الإفريقي لمقرر بانجول.

129- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير، وأوصت بتقديمه إلى المجلس التنفيذي لبحثه مع التوصيات.

(9) بحث التقرير عن المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، الوثيقة

:EX.CL/422 (XIII)

130- قدمت التقرير مفوضة التجارة والصناعة التي تطرقت إلى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي أسال التوقيع عليها من قبل بعض البلدان كثيرا من الحبر. وذكرت المفوضة بقلق رؤساء الدول الكبير الذي أعربوا عنه خلال قمة لشبونة إزاء اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة التي يشكل تنفيذها، على نحو ما يفرضه الجانب الأوروبي، تهديدات كبيرة سواء على الاقتصاديات الأفريقية أو على عملية تكامل القارة. وترى المفوضية أن تقييم الاتفاقيات المؤقتة للشراكة الاقتصادية يبرز بوضوح المسائل التي هي محل خلاف والتي حددها وزراء التجارة والواجب، على هذا الأساس، التفاوض بشأنها من جديد. بالرغم من أن الطرف الأوروبي

اتخذ مساع ترمي إلى التصديق من قبل الدول على اتفاقات الشراكة الاقتصادية المؤقتة وبالتالي استكمال عملية المفاوضات، فإن الاتفاقيات تبقى مؤقتة بالفعل بالنظر لأنها تترك بعض المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة للبلدان الأفريقية عالقة. ذكرت المفوضة من بين هذه المسائل المادة 24 للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية التي لا زالت محل مفاوضات في منظمة التجارة العالمية والتي تم إدماجها في الاتفاقات المؤقتة والقضايا المطروحة للنقاش في سنغافورة المقصاة من المفاوضات في منظمة التجارة العالمية والواردة في الاتفاقات المؤقتة. يضاف إلى هذه المسائل المتنازع بشأنها، خلافات أساسية بين الدول الموقعة تنعكس آثارها من خلال ضعف عملية التكامل الإقليمي. وعليه، فإن المراحل الانتقالية تختلف من بلد إلى آخر بالنسبة لدول تنتمي إلى نفس المنطقة كما أن برامج التحرير ليست متناسقة وتتسم باختلافات لا تسمح بإنشاء سوق أفريقية مشتركة.

131- تعتبر الاتفاقات المرحلية للشراكة الاقتصادية في عكس اتجاه ما يفرضه التكامل الإقليمي والتنمية. وإذا كانت بعض الدول قد وافقت، لأسباب معروفة ومفهومة لحماية العلاقات التجارية مع الطرف الأوروبي وحماية مداخل التصدير، على التوقيع على الاتفاقات المرحلية للشراكة الاقتصادية رغما عنها، فقد حان الوقت، على حد قول المفوضة، لجميع البلدان المتفاوضة أن تقوم بتفضيل التصور الإقليمي على حساب المساعي الثنائية. ولدعم تحليلها أشارت المفوضة إلى موقف الطرف الأوروبي الذي يعترف اليوم أنه فضل أداة اتفاقات الشراكة الاقتصادية على حساب الأهداف الأساسية لاتفاقات الشراكة الاقتصادية المتمثلة في التكامل والتنمية في أفريقيا.

132- أخيراً، أكدت المفوضة ضرورة قيام رؤساء الدول والحكومات بإرسال إشارة قوية عن الانسجام والوحدة إلى الطرف الأوروبي.

133- خلال المناقشات التي تلت ذلك، أبرزت لجنة الممثلين الدائمين أهمية مسألة اتفاقات الشراكة الاقتصادية من خلال التأكيد على الجوانب الآتية:

(1) التوقيع على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية المرحلية ذات العلاقة بالضعف الاستراتيجي والذي تشكو منه إفريقيا.

(2) الحاجة إلى وحدة المواقف لمواجهة هذا الوضع، وبدل الجهود من أجل البصيرة السياسية التي تحول نقائص الماضي إلى إستراتيجية الانسجام والنجاح التي تدفع إفريقيا في طريق التنمية.

(3) ضرورة تبني هذه الاتصالات.

(4) مجموعة الضغط التي تبنتها مفوضية الاتحاد الأوروبي لدى الدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة للحصول على توقيع هذه الاتفاقات.

(5) إستراتيجية إضعاف الدول الأفريقية عن طريق محاولة إضعاف قدرتهم التفاوضية؛

(6) حالة تقدم إعداد نموذج من اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي تكون بمثابة دليل للبلدان والمناطق الأفريقية في مفاوضاتها حول هذه الاتفاقات مع الاتحاد الأوروبي.

(7) توزيع التوصيات الصادرة عن خلوة مجموعة السفراء الأفريقيين المقيمين في بروكسل، على الدول الأفريقية.

(8) التحديد الدقيق للجوانب التي ينبغي بحثها بعمق أكبر خلال استئناف المفاوضات مع اتخاذ موقف موحد حول كل جانب من هذه الجوانب.

- (9) برمجة تحضيرات الاجتماع الرفيع المستوى المعلن عنه في قمة لشبونة بين الطرفين الأوروبي - الأفريقي بمشاركة واسعة من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- (10) اليقظة المتواصلة من جانب المفوضية في دورها التنسيقي بغرض منع الانقسامات المحتملة؛
- (11) رفع مستوى تواجد مفوضية الاتحاد الأفريقي عن طريق تعزيز دورها التنسيقي.
- (12) حماية مصالح البلدان التي وقعت على الاتفاقات المرحلية؛
- (13) الحاجة إلى مراجعة وضع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغية منحها السلطة المطلوبة للتفاوض؛
- (14) التعثر المزدوج الذي وقعت فيه أفريقيا منذ بداية المفاوضات، حيث قبلت بإعادة تشكيلها ثم بإعادة تشكيل الأقاليم خارج النطاق الرسمي بينما أن الاتحاد الأوروبي ظل شاخصا في موقف موحد رغم تعدد وتنوع الدول التي يتشكل منها.
- (15) الضرورة الملحة لعكس هذا الاتجاه المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي على الدول الأفريقية وذلك بتحديد فضاء تضامني فمن جبهة موحدة ليس فقط على المستوى الإقليمي بل أيضا على المستوى القاري.
- (16) المصلحة الإستراتيجية التي تعود على أفريقيا من خلال موازنة مواقفها مع بلدان الدول الأفريقية الأخرى لمجموعة بلدان أفريقيا والكاريببي والمحيط الهندي.

134- علاوة على ذلك، تناولت الكلمة الوفود التي وقعت بلدانها على الاتفاقات المرحلية لتطرح الأسباب الموضوعية التي حملتها على اعتماد تعدد الخيار وهي أسباب يمكن تفهمها تنزع لباس الشرعية عن كل انتقاد يوجه إليها.

135- أعرب ممثل مصر عن انشغال رئيس دولته ثبت في موضوع المفاوضات حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية، وأبلغ لجنة الممثلين الدائمين بأن بلده يظل مستعد/لوضع تجربته في مجال التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، في خدمة المناطق التي تخوض المفاوضات.

136- في رده على هذه الانشغالات استدعت المفوضة انتباه لجنة الممثلين الدائمين حول المسائل الآتية:

(1) أن التقرير المعروض من جانب المفوضية لا يوجه بأي حال من الأحوال أية لائحة إلى الدول التي وقعت على اتفاقات الشراكة الاقتصادية المرحلية حرصا على عدم المساس بالعلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، حتى لا تتعرض لخسائر فائقة في إيرادات التصدير. والجدير بالملاحظة أن البلدان الأقل تقدما التي تمر توقع على هذه الاتفاقات، تستفيد من النظام التجاري المعروف بالمبادرة الأوروبية المسماة المتاجرة بكل شيء ما عدا الأسلحة ولكن ونص بشكل محدد بسبب القيود المفروضة جراء قواعد المنشأ.

(2) إن تدهور الأفضليات العريقة التي تمس المنتجات الأساسية هي مسألة خلاف بين منتجي بلدان أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي ومنتجي بلدان أمريكا الجنوبية. وخلال مؤتمر مراكش اتفق وزراء التجارة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية على إنشاء آليات تتولى إدارة العرض على أساس من التشاور في سوق المنتجات

الأساسية. وتعتزم هاتان المنطقتان تنسيق جهودهما قصد اتخاذ موقف موحد.

(3) ضرورة مراعاة الجوانب الجيوسياسية للمنتجات الأساسية قصد تنفيذ سياسة التنويع.

(4) إن تصنيف البلدان إلى بلدان أقل أو أكثر تقدماً هو تصنيف غير مناسب وعامل يعتبر عائقاً في وجه بناء الأسواق الإقليمية يكتب لها البقاء.

(5) قدم بعض شركائنا من الجانب الأوروبي مقترحات غير رسمية من شأنها أن تساعد أفريقيا على بناء تكاملها وذلك بفضل التدخلات الحازمة من قبل رؤساء الدول والحكومات في لشبونة.

(6) لدى مجموعة السفراء الأفريقيين المقيمين في بروكسل أن إشراكها في المفاوضات غير كاف. وتسعى المفوضية إلى مساعدتهم على تحسين تنظيمهم وحفز روح العمل الجماعي الحقيقي على غراء السفراء المقيمين في جينيف.

(7) تم الشروع في أعمال صياغة نموذج عن اتفاقات الشراكة الاقتصادية بالتعاون مع لجنة الاقتصادية لإفريقيا على أن يتم مستقبلاً إشراك حقيقيين في هذه العملية.

(8) بعد لشبونة تم تفعيل الجانب الأوروبي ثبت في الاجتماع الرفيع المستوى ولكن ذلك بدون جدوى. ومن ناحية أخرى أكد الجانب الأوروبي التزامه بتعميق الحوار على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تتفاوض حول اتفاقات الشراكة الاقتصادية.

(9) إن التفاوض حول اتفاقات الشراكة الشاملة قد تكون لها بعض المخاطر ما دامت مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية لم تصل إلى نهايتها.

137- أعرب رئيس المفوضية في مداخلته عن اتفاقه مع الوفود الداعية إلى التطلع نحو المستقبل بدلا من الوقوف على نقائص الماضي التي تجلت في التأخر عن الركب مقارنة بمناطق نقلهم الأخرى، وفي قبول التقسيم الإقليمي الذي وضعه الجانب الأوروبي منذ 1995 وفي عدم القدرة على اتخاذ مواقف موحدة حول كبريات المسائل مثل إصلاح الأمم المتحدة.

138- وجه رئيس المفوضية في الختام نداء قويا لكي تتحدث أفريقيا بصوت واحد حول المسائل ذات المصلحة المشتركة ولكي تستفيد من النقائص المسجلة حاليا بين الاتحاد الأوروبي ودولة الأعضاء واتفاقات الشراكة الاقتصادية.

139- في نهاية النقاش، وبينما أحاطت علما بالتقرير، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية:

(1) يجب أن تعد المفوضية نموذجا للمفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية.

(2) التركيز على اتخاذ أسلوب إقليمي خلال المفاوضات.

(3) تكثيف الحوار مع الاتحاد الأوروبي لمعالجة المسائل الجدلية.

(4) يجب ألا تقوض المفاوضات على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية تماسك ووحدة الدول الأفريقية.

10 (بحث التقرير عن مفاوضات جولة الدوحة القائمة في منظمة التجارة العالمية،

الوثيقة (XIII) EX.CL/423:

140- تم تقديم هذا البند جنباً إلى جنب مع البند الذي سبقه. وأحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأحالاته إلى المجلس التنفيذي.

11 (بحث التقرير عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية: التعجيل بالاستثمارات اللازمة

للاستجابة لانعدام الأمن الغذائي، الوثيقة (XIII) EX.CL/424:

141- أثناء عرضه للتقرير، استرجع ممثل المفوضية الوضع الكئيب الخاص بالزيادة المثيرة في أسعار المواد الغذائية. وأبلغ لجنة الممثلين الدائمين علماً بأنه نتيجة للارتفاعات الشديدة في أسعار الغذاء فإن ميزان المدفوعات في كثير من البلدان قد تدهور وتضاعفت معدلات التضخم بصورة ملحوظة، مما ترتب عليه اختلالات مالية.

142- علاوة على ذلك، أحيطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بأن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن الهدف الأول للأهداف الإنمائية للألفية ألا وهو القضاء على الفقر والجوع لن يتحقق على ضوء أسعار الغذاء المرتفعة والتي تجعل من الصعب على الأسر الحصول على الغذاء. ومن الناحية الإيجابية لاحظت المفوضية مع ذلك أن الموقف الحالي ممكن أن يكون فرصة أيضاً للبلدان المصدرة لتحقيق زيادة في عائدات الصادرات وزيادة في دخول الأسر.

143- بالنسبة لأسباب الارتفاع الحالي في أسعار الغذاء، حددت المفوضية عدة عوامل تشمل هبوط في الإنتاج العالمي للحبوب نظراً لسوء الأحوال الجوية، وزيادة عالمية في أسعار البترول، والزيادة السريعة في الطلب على الغذاء في القوى الصاعدة خاصة الصين والهند.

144- لمعالجة المشكلة الخاصة بالأسعار الحالية للغذاء، اقترحت المفوضية عدة سياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.

145- في الأمد القصير، تشمل بعض السياسات الرئيسية:

(1) التوسع في الاستجابات العاجلة وزيادة المساعدة الإنسانية في البلدان المتضررة.

(2) إلغاء الحظر الزراعي.

(3) إزالة الدعم الزراعي.

(4) القيام بإنتاج غذاء سريع التأثير في المجالات الرئيسية (بما يشمل البذور، الأسمدة والائتمان).

(5) تغيير سياسات الوقود الحيوي (بما في ذلك تطوير تكنولوجيات الطاقة الحيوية التي لا تتنافس مع الغذاء).

146- بالنسبة للأمد المتوسط والطويل، اقترحت السياسات التالية:

(1) تهدئة الأسواق من خلال لوائح تنظم السوق، اقتسام مخزون الحبوب وتقوية تمويل استيراد المواد الغذائية.

(2) زيادة الاستثمارات المستهدفة في الحماية الاجتماعية.

(3) زيادة الاستثمارات لضمان نمو زراعي مستدام (يشمل التوسع في الإنفاق العام لصالح البنية التحتية الريفية، تحسين ربط الأسواق، تعزيز البحوث الزراعية، وكذلك تحديث التكنولوجيات الزراعية).

147- كما أحصت المفوضية المبادرات المهمة الحالية التي تستهدف تعزيز الأمن الغذائي، والتي تتم حالياً علي مستوي القاري. تشمل هذه المبادرات:

(1) إطلاق السوق الأفريقية المشتركة من أجل مبادرة المنتجات الغذائية.

- (2) صياغة واعتماد سياسة الأرض الأفريقية.
- (3) إعداد إطار للأمن الغذائي الأفريقي والمبادرة الأفريقية.
- (4) تحسين البنية التحتية الريفية والقدرات المتصلة بالتجارة للوصول إلى السوق.

148- أثناء المداولات، أبدت لجنة الممثلين الدائمين الملاحظات وقدمت التوصيات التالية:

- (1) الحاجة لأن تأخذ المفوضية في الحسبان التوصيات والمقررات الصادرة عن الاجتماع الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة المنعقد حالياً في نيروبي، كينيا، حول ارتفاع أسعار المواد الغذائية.
- (2) الحاجة لأن تفهم المفوضية الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول.
- (3) تضمين التقرير التوصيات الرئيسية التي سوف تصدر من بند جدول الأعمال المقترح من جمهورية مصر العربية بعنوان "التنمية الزراعية وتحديات ارتفاع أسعار الغذاء".
- (4) الحاجة لأن تعمل المفوضية علي تعزيز تكامل الزراعة علي المستوي الإقليمي ودعم الاستراتيجيات والسياسات التي يتم تنفيذها حالياً من جانب المجموعات الاقتصادية الإقليمية لتقوية الاكتفاء الذاتي في الغذاء والأمن الغذائي.

149- كما لاحظت أيضا لجنة الممثلين الدائمين أن اعتماد سياسات الوقود الحيوي (بما في ذلك تجميد إنتاج الوقود الحيوي وتنمية تكنولوجيات الطاقة الحيوية)، يظل يمثل تحدياً رئيسياً في معالجة الارتفاع الحالي في أسعار الغذاء.

(12) بحث تقرير مؤتمر ملاوي القاري حول تمكين المرأة، الوثيقة

:EX.CL/425 (XIII)

150- في تقديمها للتقرير، استحضرت ممثلة المفوضية المقرر -EU/DEC/134 (VII) الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير 2007 والذي يطلب من المفوضية تنظيم مؤتمر قاري حول تمكين المرأة. عقد هذا المؤتمر في ليلونجوي، ملاوي، من 17-19 مارس 2008 وحضرته 25 دولة عضوا وكان هدفه المبدئي هو تقديم اقتراح حول إنشاء صندوق ائتمان للاتحاد الأفريقي لتمكين المرأة. أما النتائج المتوقعة منه فكانت تتمثل في الاتفاق على العملية الرئيسية الآلية وهيكل خارطة الطريق كما ورد في إعلان ليلونجوي.

151- حسب ما قالتها ممثلة المفوضية، ناقش المؤتمر الاقتراح الخاص بإنشاء الصندوق الائتماني ووافق عليه وأكد الآتي، وفقا لما نص عليه في إعلان ليلونجوي:

- (1) المبادئ التي ينبغي أن تسترشد بها عملية إنشاء الصندوق الائتماني والمتعلقة بقيادته، واستدامته وملكيته، وإمكانية الوصول إليه، وتعزيز الآلية القائمة.
- (2) إنشاء فريق عمل، وتحديد اختصاصاته وتشكيله،
- (3) ضرورة قيام المفوضية بتقديم تقرير إلى المؤتمر في يناير 2009 عن التقدم المحرز في الإنشاء الفعلي للصندوق حتى يتم إطلاقه بحلول نهاية يوليو 2009.

152- في المداولات التي تلت ذلك، قدمت الملاحظات التالية:

- (1) ضرورة التشجيع على تمكين المرأة في أفريقيا باعتبارها عاملا لتحقيق التنمية الشاملة للقارة.

- (2) إن التركيز الأساسي للمداولات كان على قضية الصندوق الخاص المقترح، الذي تم الإعراب عن آراء مختلفة حوله.
- (3) لاحظ بعض الوفود، أن عددا من إدارات ومديريات المفوضية الأخرى، قد اقترحت إنشاء صناديق مماثلة في قطاعات أخرى. وفي الواقع، اتضح أن هناك اتجاها نحو انتشار المقترحات الخاصة بإنشاء هذه الصناديق الخاصة ومواءمتها وتقديم التوجهات اللازمة لتشغيلها.
- (4) رأت وفود أخرى أنه حتى لو أن المرأة قد واجهت المزيد من التحديات فقد كانت هناك مجموعات أخرى معرضة للخطر مثل الشباب الذين يواجهون مشاكل مماثلة، ومن ثم، أصبح من الحكمة إنشاء صندوق شامل لتجنب إتباع نهج غير شامل. واقترحت تلك الوفود أن يستفيد الاتحاد الأفريقي من عدد من الآليات القائمة بالفعل على المستوى الدولي، بما في ذلك، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيره من الهيئات الأخرى في أوروبا. مع إمكانية اللجوء إلى الموارد المتاحة في بلدان المهجر.
- (5) رأت وفود أخرى إن القضية ليست قضية كثرة المقترحات حول إنشاء صناديق خاصة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه، من غير الملائم تشبيه المرأة بالمجموعات المستضعفة الأخرى. وأنه على الرغم من وجود آليات دولية لتمويل تمكين المرأة في أفريقيا، ورأت أنه يتعين على أفريقيا أيضا إنشاء آلية خاصة بها استجابة لطلب المرأة الأفريقية في المؤتمر القاري، مع الاستناد إلى أن المؤتمر قد اتخذ قرارا سياسيا بالفعل بإنشاء مثل هذا الصندوق.
- (6) وتساءلت وفود أخرى ما إذا كان هذا الصندوق الخاص قابلا للبقاء. واقترحت القيام بدراسة جدوى لتحديد ذلك بدلا من تشكيل

فريق عمل كما اقترح وكان ينبغي تكليف مؤسسة أخرى مزودة بالخبرات الفنية المطلوبة والتجارب الثابتة في مثل هذه المسائل، بتنفيذ مثل هذه الدراسة بطريقة مهنية. وتم تحديد بنك التنمية الأفريقي باعتباره المؤسسة المطلوبة.

153- وبعد هذا الاستعراض أيدت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات الواردة في التقرير، خاصة وأنها ذات صلة بإنشاء صندوق خاص للاتحاد الأفريقي لتمكين المرأة الأفريقية غير أنها اقترحت إجراء دراسة جدوى حول قابلية مثل هذا الصندوق الخاص للبقاء قبل إنشائه.

البند 7 من جدول الأعمال: بنود اقترحتها الدول الأعضاء:

(1) عقد الدورات النصف السنوية (دورات شهر يوليو) لمؤتمر الاتحاد في مدينة سرت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى اعتباراً من 2010 (بند اقترحه الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى)،

الوثيقة EX.CL/426 (XIII) ADD.1:

154- قدم سفير الجماهيرية العظمى البند الذي اقترحه بلده وهو عرض استضافة جميع دورات مؤتمر الاتحاد الأفريقي في يونيو - يوليو في سرت ابتداء من شهر يوليو عام 2010. ان الحجة المقدمة لتأييد هذا المقترح والمتضمنة في مذكرة أرسلت سابقاً إلى الدول الأعضاء قد ارتكزت على اعتبارات مرتبطة من جهة بإرادة الجماهيرية ضمان التسيير المنسجم للاتحاد، ومن جهة أخرى بمراعاة الصعوبات التي تلاقيها بعض الدول الأعضاء في الاستجابة لالتزامها باستضافة دورات المؤتمر. وبالتالي، فإن الجماهيرية العظمى تحترم أحكام المقرر الذي

يعين أديس أبابا مقرا للاتحاد، وبهذه الصفة تستضيف دورات يناير للمؤتمر.

155- واختتم سفير الجماهيرية العظمى عرضه مقترحا أن ترفع لجنة الممثلين الدائمين توصية بشأن عرض بلده لعناية المجلس التنفيذي مع تأييده حتى يتسنى للمؤتمر اتخاذ قرار في هذا الشأن.

156- أما المناقشات التي أعقبت ذلك، فقد أكدت على الالتزام المستمر للجماهيرية العظمى لصالح تعزيز الوحدة الأفريقية ورحبت بهذا العرض كدليل إضافي على هذا الالتزام. غير أن لجنة الممثلين الدائمين أقرت بالإجماع أن الاستجابة لطلب الجماهيرية العظمى قد تمس بالمبدأ الأساسي لتناوب دورات يونيو/يوليو كطريقة للترويج للاتحاد الأفريقي.

157- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بطلب الجماهيرية العظمى وأحالاته إلى المجلس التنفيذي.

(2) عقد الدورة العادية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يوليو 2010 في كمبالا،

أوغندا (بند اقترحه جمهورية أوغندا)، الوثيقة EX.CL/426 (XIII)

:ADD.2

158- عند تقديم هذا البند، ذكّر وفد أوغندا بخطابه إلى المفوضية المؤرخ 3 مايو 2008 الذي طلب فيه عقد قمته 2010 و 2013 في كمبالا، أوغندا. وأضاف أنه بالخطاب المؤرخ 22 مايو 2008 حصلت أوغندا على موافقة نهائية بعقد قمة 2010 فقط وأرقلت بهذه الرسالة المذكرة التفسيرية الملائمة. وذكرت أوغندا أنه من منطلق الحرص على احترام روح ورؤية الاتحاد الأفريقي كقارة تقودها الشعوب وليست حكومات، فإنها تسهر على ضمان التناوب في عقد مؤتمرات القمة في مختلف البلدان، ومنها أوغندا.

159- رداً على سؤال من أحد أعضاء الوفود حول طرق عرض استضافة مؤتمرات القمة، ذكر المستشار القانوني بأنه في أوجها تم اعتماد جدول زمني يحدد أماكن انعقاد مؤتمرات القمة خلال السنوات الثلاث أو الأربع التالية، وأن الدول التي وردت أسماؤها في هذا الجدول لها الأسبقية على الدول الأخرى.

160- وبناء عليه، رحبت لجنة الممثلين الدائمين بعرض أوغندا استضافة قمة 2010 في كمبالا وأوصت بعرض هذا الاقتراح على المجلس التنفيذي.

(3) مراكز التميز لاستضافة المؤتمرات الأفريقية (بند اقتراحه جمهورية مصر العربية)، الوثيقة EX.CL/426 (XIII) ADD.3:

161- في معرض تقديمه لهذا البند، أبلغ سفير مصر لجنة الممثلين الدائمين بأن بعض البلدان الإفريقية (بما فيها بلده) استطاعت على مر السنوات توفير قدرات ومهارات رائعة في تنظيم المؤتمرات الدولية. وفي هذا الخصوص، أبرزت مصر الحاجة الماسة إلى إجراء جرد لمراكز التميز في البلدان الإفريقية بهدف تعزيز قدرات هذه البلدان على تنظيم المؤتمرات الدولية. وبالأخص، أبلغت مصر لجنة الممثلين الدائمين بأنها راغبة في تقييم الدعم الفني المطلوب في هذا المجال.

162- تم أيضاً تذكير لجنة الممثلين الدائمين بضرورة قيام البلدان الإفريقية بترشيد عمليات استضافة المؤتمرات الدولية.

163- خلال المداولات، لاحظ بعض أعضاء لجنة الممثلين الدائمين أنه من الأهمية بمكان استحداث خطوط إرشادية لتحديد البلدان القادرة على عقد المؤتمرات الدولية. وفضلاً عن ذلك، رأى بعض أعضاء اللجنة أنه من الضروري الأخذ في الاعتبار لعوامل أخرى لاستضافة المؤتمرات، مثل القدرات الحالية فضلاً عن البنية التحتية التي توفرها بعض البلدان.

إضافة إلى ذلك، شددت لجنة الممثلين الدائمين على ضرورة تقديم مقترحات ملموسة وكذلك تنظيم طريقة إجراءات عقد المؤتمرات. 164- بعد أن أثبت على هذا المقترح الجيد الذي قدمته مصر، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً به وأحالته إلى المجلس التنفيذي.

(4) التنمية الزراعية والتعامل مع تحديات ارتفاع أسعار السلع، بند اقتراحه

جمهورية مصر العربية، الوثيقة 4. ADD (XIII) EX.CL/426:

165- قدم ممثل جمهورية مصر العربية هذا البند الذي اقترحه حكومته. وفي عرضه أعرب ممثل مصر عن رأي مفاده أن أزمة الغذاء الراهنة ينبغي أن ينظر إليها علي أنها كارثة تتطلب اهتماماً عاجلاً. وقال إنه يتعين النظر إلي المشكلة من زاوية أن الحصول علي الغذاء هو حق من حقوق الإنسان الأساسية وبهذه المثابة يتطلب جهود متسقة لضمان إتاحتها للجميع.

166- وذكر ممثل مصر لجنة الممثلين الدائمين بأن إفريقيا واحدة من القارات الأشد تأثراً بالأزمة وأبرز ضرورة بذل جهود متسقة تستهدف المعالجة الشاملة للمشكلة وتطبيق إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لمنع تكرارها. كما أكد ضرورة العمل مع المنظمات الدولية لإيجاد حل دائم للأزمة. وفي هذا الصدد، شدد علي أنه ينبغي العمل مع المجتمع الدولي بهدف تقليل استخدام الوقود الحيوي وتوفير الموارد المادية والمساعدة في تنمية الموارد البشرية في إفريقيا بالإضافة إلي زيادة نقل التكنولوجيا إلي إفريقيا.

167- ولاحظ، كتوصية خاصة أن يتولي الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل فريق عمل لوضع خطة عمل شاملة لمعالجة مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء. وعلي المستوي الإفريقي، أكد علي ضرورة إنشاء نظام إفريقي للإنذار

المبكر بشأن الأمن الغذائي وتكثيف الجهود لزيادة الإنتاجية الزراعية والسعي إلى استخدام أكثر كفاءة للموارد المائية. وفي هذا الصدد، قال إن جمهورية مصر العربية ستضع الخبرات والموارد الضرورية تحت تصرف الدول الإفريقية. واختتم كلمته بإعادة التأكيد علي أن تعزيز القدرات الزراعية للقارة سيرفع القدرة التنافسية لإفريقيا.

168- وفي مداخلة تالية، أكد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي علي أهمية هذه المسألة بإبرازه سلسلة المؤتمرات التي تم تكريسها لمعالجتها بما فيها المؤتمر الذي عقده منظمة الأغذية والزراعة مؤخراً. وذكر لجنة الممثلين الدائمين بأن هذا البند من البنود المدرجة علي جدول أعمال المجلس التنفيذي بالنظر إلى أن هذا الموضوع من قضايا الساعة.

169- ورداً علي طلب تقديم المزيد من التوضيح، قال ممثل جمهورية مصر العربية إن الهدف من اقتراح هذا البند هو أن تعلن إفريقيا موقفها من أزمة الغذاء الراهنة. وأضاف أن كل الأقاليم الأخرى في العالم قامت بذلك، ومن ثم فإن اجتماع القمة المقبل يتيح فرصة كبيرة تأتي في حينها بالنسبة لإفريقيا للقيام بنفس الشيء.

170- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير، متضمناً توصياته، وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

(5) التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (بند اقتراحته جمهورية مصر

العربية)، الوثيقة EX.CL/426 (XIII) ADD.5:

171- عند تقديمه لهذا البند، أبرز ممثل جمهورية مصر العربية أهمية إقامة علاقات تعاون متينة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. ذكر في هذا الصدد أنه تم في السنوات الأخيرة اتخاذ عدة مبادرات من أجل تعزيز التنسيق والتشاور بين الهيئتين لاسيما بين مجلس الأمن للأمم المتحدة

ومجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. وذكر أن الاقتراح يعزز ويكمل المبادرات الإفريقية الحالية.

172- أضاف أن تعزيز التعاون سيتمكن المنظمات من أن تبحثا على الخصوص مسألة تمويل عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الإقليمية بفضل المساهمات العادية لأعضاء الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق والتشاور بين نظام السلم والأمن للهيئتين بخصوص المسائل الهامة لاسيما إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات.

173- أبرزت الوفود في تعليقاتها صواب الاقتراح المصري مع التأكيد على ضرورة تقديم اقتراحات ملموسة من أجل تفعيل العلاقات بين منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

174- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالاقتراح وأوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

(6) التعاون الأفريقي العربي (بند اقتراحته جمهورية مصر العربية)، الوثيقة

:EX.CL/426 (XIII) ADD.6

175- قدم هذا البند ممثل جمهورية مصر العربية الذي أبرز ضرورة تعزيز العلاقات بين أفريقيا والعالم العربي. أكد أن هذه العلاقات تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى العلاقات بين أفريقيا والشركاء الآخرين ذلك لأن عشرة (10) بلدان أفريقية تنتمي أيضا إلى جامعة الدول العربية وتمثل حوالي 70 في المائة من مجموع تعداد سكان البلدان العربية. ذكر بعد ذلك بتطور العلاقات الأفريقية العربية منذ القمة الأفريقية العربية الأخيرة المنعقدة في 1977 في القاهرة، مصر، كما أشار على الصعوبات التي تعترض تنظيم القمة الثانية.

- 176- أخيراً، أبرز ضرورة التعجيل بعقد القمة الأفريقية العربية الثانية من أجل إعطاء روح جديدة للتعاون بين أفريقيا والبلدان العربية بغية تحقيق طموحات شعوب وحكومات الطرفين. في هذا الصدد، دعا مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية إلى إيلاء الأهمية اللازمة لهذه المسألة واقترح آليات جديدة لتنشيط التعاون الأفريقي العربي.
- 177- عقب هذا العرض، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالمقترح المصري وأوصت المجلس التنفيذي ببحثه.

البند 8 من جدول الأعمال: بحث بنود مشروع جدول أعمال الدورة العادية الثالثة عشرة للمجلس التنفيذي:

- 178- قدم ممثل المفوضية هذا البند مشيراً إلى التعديلات التي أدخلتها لجنة الممثلين الدائمين خلال اجتماعاتها المعقودة من 16 مايو 19 يونيو 2008 على مشروع جدول الأعمال الواجب اقتراحه على المجلس التنفيذي.
- 179- خلال النقاش بشأن هذا البند، طلبت لجنة الممثلين الدائمين أن تعكس الاجتماعات الوزارية المنصوص عليها في جدول الأعمال تعاقب هذه الاجتماعات.
- 180- اتفقت لجنة الممثلين الدائمين على أنه يجب ألا يتضمن الجزء ألف إلا التقارير والإعلانات وخطط العمل والتوصيات المعتمدة رسمياً من قبل الوزراء القطاعيين، وهي التي لا تكون موضوعاً للمناقشات طبقاً لقواعد إجراءات المجلس التنفيذي. غير أنه ينبغي إدراج تقارير المفوضية بشأن سير أعمال الاجتماعات الوزارية القطاعية في الجزء باء كي يبحثها المجلس التنفيذي. وطلب من المفوضية تعديل جدول الأعمال. ومن جهة

أخرى، كان ينبغي للمفوضية أن تخصص وقتا كافيا للوزراء القطاعيين
ليتمكنوا من اعتماد تقاريرهم قبل اختتام المداوالات.
181- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير.

البند 9 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:

182- تحت هذا البند، ذكر وفد جنوب إفريقيا أعضاء لجنة الممثلين الدائمين
بالقمة حول الإفريقيين في المهجر المزمع عقدها في جنوب إفريقيا في
أكتوبر 2008، ودعاهم إلى المشاركة في هذه القمة.

183- بعد ذلك، أبلغ الوفد المصري لجنة الممثلين الدائمين بأن ولاية السيدة ثريا
عبيد لدى الأمم المتحدة سوف تنتهي هذا العام، وأنه نظرا لما قدمته من
خدمات متميزة، بما في ذلك إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة في جنوب
إفريقيا، فإنه من المجدي طلب تمديد ولايتها إلى أن يتم تقديم مرشح
إفريقي لشغل المنصب. وقد حظي هذا الاقتراح بمساندة عدد كبير من
الوفود. في ختام المداخلات، منحت لجنة الممثلين الدائمين رئيس
المفوضية والمجموعة الإفريقية بنيويورك تفويضا بمتابعة المسألة. كما
أوصت اللجنة بأن يتم على جناح السرعة تقديم مرشح إفريقي قوي قادر
على التمثيل لتولي هذا المنصب.

البند 10 من جدول الأعمال: اعتماد تقرير لجنة الممثلين الدائمين:

184- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين تقريرها في 26 يونيو 2008 بعد إدخال
بعض التعديلات عليه.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2008

<http://archives.au.int/handle/123456789/4194>

Downloaded from African Union Common Repository